أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر

(حالة مصر)

د. اسامه محمد بدر

استاذ مساعد الاقتصاد ، قسم الاقتصاد و المالية العامة

، كلية التجارة ، جامعة طنطا

أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر (حالة مصر)

د. اسامه محمد بدر[1]

الملخص

تهدف الداسة الى قياس مدى تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر حيث تبنت الدراسة تعريف الشمول المالي بأنه كيفية تقديم الخدمات المالية الرسمية في الوقت المناسب بطريقة ملائمة وكريمة ومستدامة إلى عامة الناس وخاصة الفقراء والمهمشين مالياً وتعزيز التعليم المالى لدى المواطنين بما يجعلهم منخرطين في الاقتصاد الرسمي بأسعار معقولة تؤدي الى تعزيز النمو الاقتصادي وتحد من معدل الفقر. تم أستعراض الأدبيات الاقتصادية التى تناولت الشمول المالى ونماذج من إجراءات الشمول المالي لعدد من الدول المختلفة المتنوعة في الوضع الاقتصادي. ومن ثم تم استعراض تجربة مصر للشمول المالي. وباستخدام بيانات سلسلة زمنية من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية WDI.للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٧. وكذالك تم القيام بتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي والحد من الفقر باستخدام نموذج انحدارLS ونموذج انحدار ARDL، وأظهرت النتائج أن زيادة الشمول المالي وزيادة نمو الانفاق الحكومي يؤديا الى زيادة النمو الاقتصادي بينما تؤدي زيادة نمو الانفتاح التجاري الى خفض معدل النمو الاقتصادي وهو ما يشير أن الانفتاح التجاري يميل الى جهة الواردات الاستهلاكية بينما ستؤدي زيادة الشمول المالي الى زيادة معدل الفقر وأن زيادة تركز الدخل لدى فئة أقل ٢٠% من المجتمع سيؤدى الى خفض معدل الفقر. وتم التوصل الى العديد من التوصيات التي تزيد من فاعلية الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، تخفيف حدة الفقر، الشمول المالي، ARDL

JEL Classifications: G21, O1, O4, O11, O160

1) استاذ مساعد الاقتصاد ، قسم الاقتصاد و المالية العامة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا

هناك ما يقارب ١٥,٧% من سكان العالم يعيشون بأقل من ٢ دولار يومياً في عام ٢٠١٠. وقد لاحظ (Stiglitz, 1998) وجود اختلاف في استخدام الخدمات المالية الرسمية بين كلّ من الدول المتقدمة والدول النامية. إذ نجد أن عدد البالغين الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية في الدول المتقدمة هو ضعف أولئك في الدول النامية والفقيرة. وهذا ما أكده فيما بعد (Beck et al., 2005). وكذلك اثار (Bourguignon and Verdier, 2000) سؤال هام عن أثر تطوير القطاع المالي على التخفيف من حدة الفقر. ووجد أن الأسر الفقيرة هي أكثر الفئات حرماناً من خدمات المؤسسات الرسمية المالية وهي أكثر الفئات التي تستخدم في الغالب الخدمات المالية غير الرسمية وروابط رأس المال العائلية، فإن أي دعم في القطاع المالي الرسمي سيكون مفيداً للمجموعات الغنية فقط.

ولهذا كان اعلان الأمم المتحدة للألفية الذي تم توقيعه في سبتمبر ٢٠٠٠ بين ١٩٢ دولة وما لا يقل عن ٢٣ منظمة دولية والذي يُلزم الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بمكافحة الفقر والجوع والأمراض والامية والتمييز ضد المرأة، تم الاتفاق على ثمانية أهداف أطلق عليها الأهداف الإنمائية للألفية (Millennium Development Goals, MDGs) ومن ثَم بدأت الكثير من الدراسات تركز على كيفية دعم عمليات التنمية والحد من الفقر حول العالم من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والعمل على تطوير القطاع المالي والنظام المصرفي بما يؤدي إلى النمو الاقتصادي والحد من الفقر .(World Bank, 2001, p.6) وقد بين كل من (Besley and Burgess, 2003) أنه من أجل الوصول إلى الهدف الإنمائي للألفية والمتمثل الحد من الفقر، المطلوب رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليصل الى ٣%. من خلال تحسين فرص وصول الخدمات المالية وتعزيز الأصول الإنتاجية للفقراء في الدول النامية .(Jalilian and Kirkpatrick, 2005). ولتحقيق ذلك تعهدت ٥٥ دولة عام ٢٠١٠ بتبني ما أطلق علية سياسة الشمول المالي لتحقيق واحد من أبرز اهداف الالفية وهو مكافحة الفقر والقضاء على الجوع. ولذالك كان تعريف البنك الدولي للشمول المالي بأنه أمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم –وتتمثل بالمعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين – ويتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة. وعبر عنه بنسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية الرسمية من إجمالي عدد السكان. وعرفه البنك المركزي المصري بأنه إمكانية حصول كل فرد او مؤسسة في المجتمع على المنتجات المالية المناسبة لاحتياجاته (جانب الطلب) من خلال القنوات الشرعية المتمثلة بالبنوك وهيئة البريد وغيرهم

(جانب العرض)، بتكلفة مناسبة للجميع ، من أجل اتاحة فرص مناسبة لجميع فئات المجتمع لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن وضمان عدم لجوئهم للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للرقابة بما قد يعرضهم لحالات نصب ولا تضمن حماية حقوقهم كمستهلكين. وقد تبنت الدراسة تعريف الشمول المالي بأنه كيفية تقديم الخدمات المالية الرسمية في الوقت المناسب بطريقة ملائمة وكريمة ومستدامة إلى عامة الناس وخاصة الفقراء والمهمشين مالياً وتعزيز التعليم المالى لدى المواطنين بما يجعلهم منخرطين في الاقتصاد الرسمي بأسعار معقولة تؤدي الى تعزيز النمو الاقتصادي وتحد من معدل الفقر.

وفي هذا السياق، يعتقد صانعو السياسات والمؤسسات العالمية أن استخدام الشمول المالي كسياسة تؤدى الى تحقيق نمو أكثر استدامة حيث يُمكن الفقراء وذوي الدخل المنخفض وحتى أصحاب المشاريع الصغيرة خاصة في الدول النامية من الوصول الى الخدمات المالية بتكلفة معقولة، وإيجاد مكان آمن لتوفير فرص الادخار والوصول إلى التمويل متناهى الصغر الذي يعتبر أوسع أدوات الشمول المالي لمكافحة الفقر في جميع أنحاء العالم. وبشكل عام، اشار كل من (Holden and Prokopenko, 2001) و (Jalilian and Kirkpatrick, 2002) و Rajan and Zingales, 2003) وأكد (Odhiambo, 2009) على وجود ارتباط مباشر بين تنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي والحد من الفقر من خلال التوسع في وصول الخدمات المصرفية والمالية ووجود أسواق مالية تسمح بفرص أكبر للوصول إلى جميع قطاعات المجتمع وخاصة الفئات الفقيرة والمهمشة مما يمكن أن يؤدي إلى الحد من الفقر.

مشكله الدراسة:

هل سيؤدى تبنى سياسات الشمول المالى من التوسع في وصول الخدمات المصرفية والمالية للفئات الفقيرة والمهمشة الى دعم النمو الاقتصادي والحد من الفقر فى مصر

هدف الدراسة:

تهدف الداسة الى قياس مدى تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي ودورة في الحد من الفقر مع دراسة حالة الاقتصاد المصري بوضع خاص .

منهجية الدراسة:

تعتمد هذة الدراسة على الأسلوب التحليلى والاستقرائى و الذى يقوم علـى جمـع ووصـف الحقائق و المعلومات عن طبيعه المشكله المطروحة و من ثم تحليلها للتوصل الى النتائج المتعلقـة بهذا الشأن و التى تساعد على بلوغ الهدف المطلوب من هذه الدراسه.

فروض الدراسة:

الفرض العدمى الأول : الشمول المالي يدعم النمو الاقتصادي في مصر.

الفرض العدمى الثانى : الشمول المالي يؤدي الى الحد من الفقر في مصر.

خطة الدراسة:

سيتم تنظيم باقى الدراسة فى خمس أجزاء على الوجه الأتى: (الأول) سيستعرض الدراسـات السابقة. (الثانى)سيستعرض نماذج من إجراءات الـشمول المـالي فـي دول مختلفـة. (الثالـث) سيستعرض تجربة مصر في الشمول المالي. (الرابع) سيتناول الاطار التطبيقى من خلال استخدام نموذج إحصائى لقياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي ومستوى الفقر في مصر. وأخيرا يتم تقديم النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

تقسمت الادبيات حول الشمول المالي الى نمطين: الأول يدرس محددات الشمول المالي سواء من جانب العرض اومن جانب الطلب بالإضافة الى أسباب الاستبعاد المالي. الثاني يـدرس أثـرة على عملية النمو الاقتصادي أو يدرس أثره على تخفيف حدة الفقر. وقد تداخلت الدراسات حتـى انه في بعض الاحيان يصبح من الصعب التفريق بينهم ولهذا تم تقسيم الدراسـات الـسابقة إلـى دراسات اهتمت بالاستبعاد المالي، ودراسات اهتمت بجانب العرض، ودراسات اهتمـت بجانـب الطلب ودراسات اهتمت بأثر الشمول المالي على النمو والفقر.

١- دراسات اهتمت بالاستبعاد المالي مثل

دراسة (Kundu, 2015) التى بحثت سمات العملاء المستبعدين ماليا فى مجموعة من الدول النامية البرازيل و كينيا و أندونسيا و جنوب أفريقيا و بنغلاديش) خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ الى ٢٠١٠. ووجدت أن العملاء المستبعدون مالياً لهم خصائص تفصلهم عن النظام المالي الرسمي في الوقت الحالي أهمها (١) الأمية المالية و انخفاض الوعي والفهم للخدمات والمنتجات التي يقدمها

النظام المالي الرسمي. (٢) الدخل المنخفض والدخل الدوري المتغير الذي يتسم بعدم الثبات و الاستمرارية لأرتباطة بالدورة الزراعية في المناطق الريفية وتوفر العمل في المناطق الحضرية مما يجعل التزامهم بجداول الدفع الثابتة غير عملي. (٣)عدم توفر الحد الأدنى من الضمانات. (٤) عدم وجود تاريخ ائتماني يمكن التحقق منه مما يجعل من الصعب على المؤسسات المالية الرسمية تقديم الائتمان لهم. (٥)غياب الهوية الرسمية والقابلة للتحقق. (٦)ارتفاع مستويات الأمية السائدة خاصة بين سكان الريف. (٧) نوع الائتمان المطلوب للفقراء يكون لمقابلة نفقات أستهلاكية مثل الزواج و الحالات الطبية الطارئة مما يجعل من الصعب الحصول علية من مصادر رسمية (٨)الوصول المصرفي (بعد مسافات الفروع و تزامن ساعات دوام البنوك مع ساعات العمل للفقراء مما قد يؤدى لتخلى الفقراء عن جزء من أجورهم لتنفيذ عملياتهم المصرفية) بالاضافة الى الموقف العدواني الذي غالباً ما يظهر من قبل موظفي المؤسسات المالية نحو الفقراء من العملاء يزيد من استياء الفقراء. مما أدى الى استخدام القليل جدا من المنتجات المالية و أنخفاض فاعلية الشمول المالى

دراسة (Hogarth &O'Donnell, 2000) التى بحثت محددات الاحتفاظ بمنتجات مالية في الأسر ذات الدخل المنخفض و المتوسط فى الولايات المتحدة الامريكية والمعروفة بأنها أسر ذات دخول تقل عن ٨٠% من متوسط دخل الأسر في منطقتها من خلال مسح أحصائى عام ١٩٩٥. ووجدت الدراسة أن الأسر التي لا تملك حسابًا مصرفيا ثم أمتلكت حساب فى أحد المؤسسات المصرفية الرسمية ، فإنها ستزيد من طلبها على بطاقات الائتمان ، والرهون العقارية الأولى ، وقروض السيارات ، وقروض المستهلكين ، وشهادات الإيداع. حيث أن وجود حساب مصرفى فعال سيسهل من عمليات الاستعلام المصرفى ويزيد من قدرة الاسر منخفضة الدخل من الحصول على شروط ائتمانية ميسورة. كما أن وجود حساب مصرفى يزيد من أمكانية أقتناء الاسر منخفضة الدخل لأدوات الادخار ، مثل حسابات التوفير بالاضافة الى الاستفادة من الشبكات الإلكترونية ، عبر أجهزة الصرف الآلي (ATMs) أو نقاط البيع (POS) وأخيرًا ، سيكون بإمكانهم الوصول السهل الأمن إلى الاعانات و التعويضات المنصرفة الحكومة ومن الهيئات المعنية.

دراسة .(Devlin, 2009) التي بحثت محددات الاستبعاد المالي باستخدام عينة من أكثر من ١٥٠٠٠ أسرة بريطانية من خلال أستقصاء عام ٢٠٠٩. وأظهرت النتائج أن دخل الأسرة والعمر والمستوى العلمي والحالة الوظيفية ونوع حيازة المساكن للأسرة من أهم العوامل المؤثرة على

الاستبعاد المالي. كما أظهرت النتائج أيضاً أن نوع الجنس والتغيرات الإقليمية والعرقية لم يكن معنويا في تفسير الاستبعاد المالي.

ومن الدراسات السابقة نجد ان سبب تقييد الوصول إلى الخدمات المالية هو صعوبة الوصول الجغرافي وصعوبة التواصل مع فروع البنوك الرسمية وسوء التوزيع الجغرافي في ماكينات ATM وقيام البنوك بطلب العديد من الشروط للحصول على المنتجات المعروضة وارتفاع أسعار المنتجات المالية المعروضة ولتوجه التكنولوجي المتزايد من مقدمي الخدمات المالية. وأن الفقراء والمهمشين أقل احتمالا للوصول لهذه التكنولوجيا. كما بينت أن الاستبعاد المالي والاجتماعي من بين أهم الأسباب الأساسية للفقر لعدم قدرة الفئات الفقيرة والمهمشة من الوصول إلى الخدمات المالية (عدم وجود حساب مصرفي بسبب عدم القدرة على دفع المصاريف المصرفية لفتح حسابات أو بُعد المسافة للوصول الى فروع البنوك الرسمية وبالتالي عدم القدرة على الادخار أو الحصول على ائتمان) مما يعني أن الفقر يؤدي إلى انخفاض في مستوى الطلب على الخدمات المالية بينما يؤدي الاستبعاد المالي إلى الفقر. أي أن كلا من الشمول المالي والفقر لديهما علاقة سببية ثنائية الاتجاه. وقد اوضح (Chibba, 2008) أنه على مدى العقود الثلاثة الماضية، تم اعتبار أربعة مليارات شخص مستبعدين مالياً. حيث يعيش أربعة مليار شخص بدون الحصول على خدمات مالية من مؤسسات مالية رسمية.

٢-١ دراسات تهتم بجانب العرض من الشمول المالي مثل

دراسة (Chen & Divanbeigi, 2019). التى تختبر الفرضية القائلة بأن صانعي السياسة يمكنهم تسهيل الشمول المالي من خلال سن قوانين أكثر ملاءمة. و ضبط الاجراءات التنظيمية لمؤسسات التمويل الصغير ، التعاونيات المالية ، الخدمات المصرفية الاليكترونية. تم جمع البيانات من خلال الاستبيانات القياسية الموزعه فى ٦٢ دولة عام ٢٠١٧. تشتمل على قواعد تنظيم التعاملات المالية في المناطق النائية و المحرومة من الخدمات المالية بالنسبة الى ١) مقدمو الخدمات المالية المحليين ، بما في ذلك مؤسسات التمويل الأصغر والتعاونيات المالية و ٢) قنوات توصيل الخدمات المالية و ٣) ضمانات الوصول إلى الائتمان. وجدت الدراسة أن أهتمام الأفراد بأن يكون لديهم حساب فعال في مؤسسة مالية أكثرفي الدول التي تلتزم بتطبيق الممارسات التنظيمية الجيدة. ولكن التحسين التدريجي للإطار التنظيمي لا يكون له تأثير كبير. فقط عندما تتحسّن الاجراءات التنظيمية بشكل ملحوظ. ولذا فقد أوصت الدراسة بضرورة تحسين القوانين و الاجراءات التنظيمية ليكون الشمول المالى أكثر فاعلية.

دراسة (Kiran, 2018) التى بحثت التحديات المؤسسية للشمول المالي وعدم وصول النظام المصرفي الرسمي للمناطق و الفئات المستبعدة من المجتمع مما يحد من من أستخدام الشمول المالى كأداة هامة للنمو الاقتصادى في الهند خلال الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٥. وجدت الدراسة أن عدم قدرة المؤسسات المالية الرسمية على تلبية الطلب الكامن على الخدمات المالية سواء من (أدخار او تمويل متناهى الصغر) من القطاعات الفقيرة في المجتمع مكنت مقدمي الخدمات غير الرسميين من ملء الفراغ ، و بالتالى فأنه بدون تغيير في أستراتيجيات و سياسات البنوك ، فإن الشمول المالي لن يرقى إلى مستوى التوقعات على الرغم من الدعم السياسي. وأقترحت الدراسة أن ينظر القطاع المصرفي للجهود الرامية إلى التوسع في الشمول المالى ليس كتكلفة رأسمالية أو كمصاريف خيرية ، وإنما كاستثمار طويل الأجل في المستقبل.

دراسة (Uddin, et al, 2017)التى بحثت العوامل التي تحدد مستوى الشمول المالي خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤ بأستخدام بيانات ٢٥ بنكا منهم ١٨ بنك تقليدي و ٧ بنوك إسلامية تعمل في بنجلاديش. وقسمت الدراسة محددات الشمول المالي في مجالين هما عوامل متعلقة بالجهاز المصرفى وعوامل متعلقة بالاقتصاد الكلي. ووجدت الدراسة أنه على جانب العرض ، فإن لحجم البنك وكفاءته وكذلك سعر الفائدة تأثير كبير على كل من جمع الودائع ومنح القروض وبالتالى تأثير مباشرعلى الشمول المالي. أما على جانب الطلب ، فأن معدل معرفة القراءة والكتابة له تأثير إيجابيًا ، بينما لإرتفاع عدد سكان الريف وزيادة نسبة الإعالة العمرية تأثير سلبي على الشمول المالي.

دراسة (Aina & Oluyombo, 2014) التى بحثت إلى أي مدى يشارك الكبار في نيجيريا في إجراءات الشمول المالي من خلال استخدام الاستبيان عام ٢٠١٣، أكدت أن استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول أو الخدمات المصرفية عبر الإنترنت لوصف الخدمات المالية التي يتم تقديمها عبر شبكات المحمول باستخدام الهواتف المحمولة. وتشمل الخدمات المقدمة الإيداع والسحب وإرسال الأموال وتوفيرها بالإضافة إلى سداد المدفوعات. كما يشار إلى الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك بالخدمات المالية المتنقلة (Mobile Financial Service, MFS) . فالدفع بواسطة الهاتف النقال هو عبارة عن دفعة من نقاط البيع تتم من خلال جهاز محمول يمكن أن يكون هاتفًا محمولًا أو مساعدًا رقميًا شخصيًا. من ناحية أخرى ، يشير المال المحمول إلى خدمة تسمح للمستخدمين بمعالجة وتخزين القيمة الإلكترونية على حساب مخصص مرتبط برقم هاتف محمول ، يمكن استرداده نقدًا. ومع طرح حلول تقنية قوية وبنية تحتية للاتصالات في

السوق ، ستقوم البنوك بزيادة فتح الحسابات وخدمات الدفع وتعبئة المدخرات من خلال العملاء عبر القنوات المتنقلة. وقد أوضح برين أن ١٤٪ من الأفارقة البالغين يصلون لخدمات الدفع على هواتفهم ؛ ويظهر الاستخدام في أعلى مستوياته في شرق أفريقيا ، مع ٣٥ ٪ من البالغين (Brian, 2014). وتجدر الإشارة إلى أن الخدمات البنكية الإلكترونية لا تعني أي شيء للأميين خاصة أولئك الذين لا يمكنهم الوصول إلى إمدادات الكهرباء الحكومية.

تقرير (Kempson et Al., 2004) عن مستوى استجابة السياسة للاستبعاد المالي في الاقتصادات المتقدمة: دروس للبلدان النامية عام ٢٠٠٤ لمجموعة من الدول (أستراليا، بلجيكا، كندا، فرنسا، بريطانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا، نيوزيلندا، البرتغال، السويد) أفاد التقرير بأن وجود مجموعات من البدائل المناسبة من المنتجات والخدمات المصرفية والقدرة المؤسسية لمقدمي الخدمات المالية تشكل اللاعبون الرئيسيون للشمول المالي. حيث تتمثل المنتجات المالية المحتملة للشمول المالي في حسابات الادخار ، والحسابات الجارية ، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ، والخدمات المصرفية الريفية ، والخدمات المصرفية الإلكترونية. فقد تكون الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول أكثر جاذبية للمثقفين و لا تعني أي شيء للأميّين ، لكن عدم كفاءة شبكة الاتصالات المتنقلة يشكل تحديًا قد يجعل الناس مترددين في الاشتراك في الخدمة.

دراسة (Mbutor and Uba, 2013) التى بحثت تأثير الشمول المالي على السياسة النقدية في نيجيريا بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠١٢. وتم قياس اثر الشمول المالي من خلال عدد فروع البنوك بافتراض أن زيادة عدد الفروع سيحسن من فعالية السياسة النقدية و خلصت الدراسة الى أن الزيادة في عدد فروع البنوك قد لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين في الشمول المالي ، خاصة إذا كانت تلك الفروع الجديدة موجودة حيث توجد بنوك أخرى بالفعل. ولكن إذا كانت فروع البنوك موجودة حيث لا توجد بنوك قائمة ، فإن الشمول المالي سيزداد مع فتح حسابات جديدة لأولئك الذين لم يتم التعامل معهم حتى الآن. مع هذا ، قد يكون الشمول المالي في نيجيريا سرابًا ، لأن زيادة العدد المطلق لفروع البنوك لا يعني بالضرورة زيادة الشمول المالي ، نظرًا لأن العديد من فروع البنوك تتواجد في موقع جغرافي صغير وهذا أمر شائع بالنسبة للبنوك ، والتأثير الناتج عن هذه الممارسة هو الاسلوب الغير مشروع لاقتناص العملاء بدلاً من الشمول المالي.

دراسة .(Chattopadhyay, 2011) التى قامت بتقييم مدى فاعلية الشمول المالي في الهند خلال الفترة من ٢٠٠٦ الى ٢٠٠٩ ووجدت أنه رغم التحسن الذي طرأ على البنية المصرفية و تطور نشاطاتها النوعية الا انه مازال لا يوجد تجانس بين المناطق الحضرية و المناطق الريفية

فقد حدث تحسن كبير في أمتلاك حسابات مصرفية في الأسر الحضرية نجد أن الوضع لم يتحسن بالنسبة للأسر الريفية يشعر كثير من الاسر بأنهم لا يملكون دخلاً كافياً لفتح حساب في البنك. كما تحسنت نسبة الاستفادة من حسابات الائتمان المصرفى في الأسر الحضرية نجد أن المرابين لا يزالون مصدرًا مهيمنًا للتمويل الريفي على الرغم من وجود البنوك على نطاق واسع في المناطق الريفية. وهو ما يبين أن جانب العرض ليس مسؤولاً عن الاستبعاد المالي منفردا بل أن جانب الطلب هو أيضا المسؤول على قدم المساواة. ولهذا فأنه بالرغم من اتخاذ تدابير مختلفة للشمول المالي إلا أن النجاح لم يكن كبيراً. وهو ما يتطلب مجهود كامل من جميع زوايا المجتمع ، أي البنوك ، والمستفيدين ، والهيئات التنظيمية ، لجعل الشمول المالي أكثر جدوى وفعالية.

دراسة (Bhandari, 2009) التى تبحث اثر تبنى االحكومة للشمول المالي بغرض الحد من الفقر فى الهند خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ٢٠٠٧حيث هدفت الحكومة الهندية الى إدراج أقصى عدد من الأشخاص في النظم المصرفية الرسمية وتقديم الخدمات المصرفية الرسمية بتكلفة ميسورة لأفقر قطاعات المجتمع كإستراتيجية للحد من الفقر. ولهذ كان يُقاس نجاح الشمول المالي في منطقة ما بعدد الأشخاص الذين لديهم حق الوصول إلى الحسابات المصرفية. وكان المؤشر المستخدم هو نمو الحسابات المصرفية فى البنوك التجارية الرسمية. ولكن تشير نتائج الدراسة إلى أن النمو في الحسابات البنكية لا يرتبط بشكل كبير بتخفيض عدد السكان تحت خط الفقر. إن تقديم الخدمات المصرفية لأقصى عدد من الناس غير ناجح كاستراتيجية للحد من الفقر. ولكن يجب ان تكون هذة الحسابات نشطة و تؤدى الى زيادة التفاعل مع المنتجات المالية الاخرى من خلال تطوير الأنظمة المالية الشاملة

ومن الدراسات السابقة نجد ان عدد وكفاءة فروع الجهاز المصرفي الرسمي و وجود مجموعات من البدائل المناسبة من المنتجات والخدمات المصرفية والقدرة المؤسسية لمقدمي الخدمات المالية لهم تأثير مباشر على كل من جمع الودائع ومنح القروض وهو ما يحسن من فعالية الشمول المالي ويوثر إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي ، الا أن هناك كثير من التحديات التي تحد من فاعلية دور البنوك في الشمول المالي مثل ارتفاع التكلفة ، وحاجة البنوك إلى موظفين إضافيين وعدم كفاءة نظام التحصيل والتراخي في تسديد القروض وكذلك كبر حجم القطاع غير الرسمي وهو ما قد يؤدى الى وجود فجوات واسعة في التغلغل المصرفي بين الدول ذات الدخل المرتفع والدول النامية وبين مناطق الفقراء ومناطق الأغنياء داخل نفس الدولة. بالاضافة الى أهمية استخدام التكنولوجيا و سهولة الحصول على حسابات الادخار، والحسابات

الجارية، والخدمات التمويلية المصرفية الريفية و استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول أو الخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الإنترنت وبالتالي فإنه مع ازدياد قوة التقنية والبنية التحتية للاتصالات تزيد فاعلية الشمول المالي. ويتمثل العائق الحقيقى فى ارتفاع تكلفة استخدام التكنولوجيا في العمليات المصرفية وعدم كفاءة البنية التحتية وشبكة الاتصالات وخاصة في المناطق غير المغطاة كهربائياً.

٢-٣ دراسات تهتم بجانب الطلب على الشمول المالي مثل

دراسة (Kundu, 2015) التى أهتمت بدراسة عوائق و قيود جانب الطلب فى مجموعة من الدول النامية (البرازيل و كينيا و أندونسيا و جنوب أفريقيا و بنغلاديش) خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ الى ٢٠١١. و صنفتها على النحو التالي: (١) حاجز مفروض ذاتيا (بسبب الدخل المنخفض والدوري ، يعتقد الفقراء أنه ليس لديهم ما يوفرونه بعد الاستهلاك). (٢) حاجز السعر (تجاوز تكلفة الخدمات المصرفية الفائدة الناتجة عن الاستفادة منها. وهذا يشمل تكلفة الفرصة البديلة أيضًا مثل ضياع أيام الأجور عند زيارة البنك) (٣) الحاجز الجغرافي (بعد المسافة بالاضافة الى أن ساعات العمل في فروع المصرف تتزامن مع ساعات العمل. هذا يثني الناس عن زيارة البنك لأنهم قد يضطرون إلى أخذ إجازة ويفقدون جزء من أجرهم). (٤) الحاجز الاجتماعي الثقافي حيث يشعر موظفو البنك بعدم الارتياح في التعامل مع الجماهير الفقيرة وهذا ينفرهم أكثر. (٥) حاجز المعلومات فغالبا ما نجد الفقراء ليسوا على دراية بالخدمات المالية المتاحة وفوائدها. (٦) الحواجز التنظيمية التى تتطلب وثائق ربما تكون غير متوفرة (٧) المنتجات التي لا تفي بالمتطلبات الاساسية للفقراء.

دراسة (Latif et al., 2015)التى هدفت الى تحديد العوامل السلوكية المؤثرة فى قرارات الافراد المتعلقة بالشمول المالى فى كندا عام ٢٠١٤.ووجدت الدراسة ان معظم الافراد يعتمدون فى قرارتهم على الفوائد الفورية قصيرة الأجل اكثر من ما يمكن أن يحدثة قرارهم في المستقبل. كما ناقشت الدراسة العلاقة بين تقديم الحلول للوصل الى شمول مالى فعال و أيصال هذة الحلول للمستهلكين وبينت أن المشكلة تكمن فى وجود فجوة بين تقديم الحلول و أستخدامها من قبل الافراد. فأذا كانت الخطوة الاولى فى الطريق الى الشمول المالى تكمن فى البنية التحتية والمنتجات المالية والتكنولوجيا والعناصر الأخرى التي من شأنها أن تؤدي إلى إيجاد حل وجعله متاحًا للتوزيع. فأن الخطوة الاخيرة تكمن فى المتغيرات التي تجذب المستهلكين لقبول الحلول المقدمة لهم. و يمكن تعزيز الشمول المالى الفعال من خلال الاهتمام ببنية الاختيار (تصميم

وعرض المعلومات عن المنتجات المالية) ، ومحو الأمية المالية (الأفراد أكثر اطلاعاً على الخيارات المعروضة من المنتجات المالية) ، مع الاخذ فى الاعتبار أن هذا المكاسب في المعارف والمهارات لا تتحول إلى مكسب طويل الأجل الا من خلال تغيير في السلوك المالي.

دراسة (Nandru et. Al,. 2015) التى تهدف لبحث العوامل التي تؤثر على تكرار استخدام الخدمات المصرفية في زيادة الشمول المالي في منطقة بونديشيري بالهند خلال الفترة من ٢٠١٢ الى ٢٠١٤. وبتحليل العوامل (فحص الغرض من فتح الحساب البنكى ، وسهولة الوصول إلى منتجات البنك ، والراحة فى أجراء العمليات المصرفية ، والمسافة الفعلية لفرع البنك) من خلال نموذج الانحدار المتعدد. أشارت النتائج إلى أن سهولة الوصول إلى المنتجات المصرفية والغرض من فتح الحساب البنكي لها تأثير كبير على تكرار استخدام الخدمات المصرفية. بينما لم يكن للمسافة المادية لفرع البنك والراحة تأثير كبير على استخدام الخدمات المصرفية في هذه الدراسة. ووجدت الدراسة أن التكنولوجيا وثورة الاتصالات لها تأثير كبير على الشمول المالي ولكنها قد تقلل من مرات تكرار زيارة العملاء الى فروع البنك فالعملاء يزورون فروع البنوك بشكل متكرر لإيداع الأموال بينما استخدام تكنولوجيا المتمثلة فى استخدام بطاقة الصراف الآلي / السحب الآلي يسهل لعملاء البنك إلى حد كبير إمكانية الوصول إلى المال بسهولة من خلال السحب من بطاقة الصراف الآلي / الخصم المباشر أكثر من الزيارة الشخصية إلى فرع البنك. بينما أظهر معظم المشاركين اهتماما باستخدام عدد قليل من المنتجات البنكية مثل قرض التعليم و قرض الرهن العقاري .

دراسة (Swamy, 2014) التى بحثت تأثير جنس العميل على نمو الدخل من خلال مقارنه برامج الشمول المالى للاسر الفقيرة فى الهند خلال المدة من ٢٠٠٧ الى ٢٠١٢ والتى تمثلها النساء والأسر الفقيرة التي يمثلها الرجال ، بأستخدم طريقة تقدير الاختلاف في الاختلاف مع المربعات الصغرى وو جدت الدراسة أن نمو الدخل الصافي من تأثير التضخم كان ٨,٤٠ ٪ بالنسبة للمرأة مقابل ٣,٩٧ ٪ للرجال مما يشير الى أن جنس مشاركة الفقراء يؤثر بلا شك على نتائج برامج الشول المالى.

ومن الدراسات السابقة نجد أن أهم العوامل المؤثرة في جانب الطلب هى ارتفاع مستوى الأمية وتفشى الجهل وانخفاض الوعي في المناطق الريفية وبعض أجزاء المدن، حيث نجد أن أرتفاع معدل معرفة القراءة والكتابة له تأثيراً إيجابياً على الطلب على الشمول المالي، كما أن نوع جنس العميل مهم ومعنوي فى التأثير على الشمول المالى، أضف الى ذلك العوامل النفسية

والسلوكية المؤثرة في اتخاذ القرارات المالية مثل الثقة ونقص أو زيادة المعرفة وتأثيرات البيئة المريحة والجذابة وتفضيل العائدات الفورية القصيرة الأجل على الفوائد على المدى الطويل والتحيز للوضع الراهن والتفاؤل بأن يكون توقع حدوث حدث إيجابي أعلى من توقع حدوث حدث سلبي، واختلاف مراحل الحياة، بينما نجد أن لارتفاع عدد سكان الريف وزيادة نسبة الإعالة العمرية تأثير سلبي على الشمول المالي.

٤-١ دراسات تهتم بأثر الشمول المالي على النمو:

دراسة (Sethi & Sethy, 2019) التى تختبر العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٤. بأستخدام نموذج انحدار ARDL وتؤكد الدراسة أن الشمول المالى هو أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي ، وإن التحسن في الخدمات المالية في جانب العرض له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. وبالتالى فأن صانع السياسة الذي يركزعلى إصلاحات القطاع المالي يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي على المدى الطويل ، وخاصة في الدول النامية. ولذلك ، يتعين على الحكومة وصانعي السياسات معالجة القضايا التي ينطوي عليها الوصول إلى الخدمات المالية لتحفيز النمو الاقتصادي. ومن خلال اختبار العلاقة السببية وجدت الدراسة ان الشمول المالى يسبب النمو الاقتصادي ولكن ليس العكس.

دراسة (Siddik et. Al., 2018) التى بحثت ما إذا كان الشمول المالي يساهم في الاستقرار المالي ، وقد استخدامت بيانات الفترة ٢٠٠١-٢٠١٣لقاعدة بيانات GFDD الصادرة من البنك الدولى، من خلال أفتراض أن عدد المقترضين من الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي المقترضين ونسبة القروض المعلقة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض كمتغيرات الشمول المالى لديها مساهمات إيجابية للاستقرار المالي. وجدت الدراسة أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والسيولة ونسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي لهم تأثير إيجابي على الاستقرار المالى، بينما نسبة القروض المحلية المقدمة للقطاع الخاص والأزمة المالية ترتبط ارتباطًا سلبيًا بالاستقرار المالي.

دراسة (Okoye et. Al., 2017) التى بحثت في تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والتنمية في نيجيريا خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠١٥ باستخدام تقنية OLS. تم قياس الشمول المالي في الدراسة باستخدام نسبة القروض إلى الودائع، ومؤشرات العمق المالي وهى نسبه ائتمان

القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة عرض النقود الواسع للناتج المحلي الإجمالي بالاضافة الى منح القروض و استقطاب الودائع من المناطق الريفية ، وشبكة الفروع المصرفية في حين تم اعتماد نصيب الفرد من الدخل كمقياس للفقر ، ومن ثم مؤشر للتنمية. وقد بينت الدراسة أن ذيادة نسبة الائتمان للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي كما أن زيادة نسبة السيولة فى البنوك التجارية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي كما أن منح القروض إلى المناطق الريفية و استقطاب الودائع من المناطق الريفية لها تأثير إيجابي على الحد من الفقر. وخلصت الدراسة إلى أن الشمول المالي فى نيجريا لا يدعم النمو الاقتصادي ولكنه يساعد فى الحد من الفقر من خلال تقديم القروض الريفية.

دراسة (Iqbal & Sami, 2017) عن تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادى فى الهند من خلال تحليل البيانات الثانوية بواسطة نموذج الانحدار المتعدد كأداة إحصائية للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٦ و تم تقسيمها الى فترتين الاولى من ٢٠١٠ الى ٢٠١٣ و فيها أهتم بنك الاحتياطى بفتح عدد كبير من الحسابات المصرفية الا انه لوحظ أن الحسابات المفتوحة والبنية التحتية المصرفية التي تم إنشاؤها لم تشهد عمليات جوهرية فيما يتعلق بالمعاملات. و الفترة الثانية من ٢٠١٣-٢٠١٦ و فيها أهتم بنك الاحتياطى بضمان الوصول الفعال إلى الخدمات المصرفية إلى السكان المستبعدين. وجدت نتائج الدراسة تأثيراً إيجابياً وهاماً بين عدد فروع البنوك ونسبة الودائع على الناتج المحلي الإجمالي للبلد ، في حين لوحظ أن معدل نمو أجهزة الصراف الآلي تأثيرًا غير ذي دلالة إحصائية على الناتج المحلي الإجمالي الهندي ، وتوصلت الدراسة الى أن الشمول المالي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتقدم والنمو الاقتصادي. و اوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتوعية العملاء وتنظيم برامج التدريب المصرفي الإلكتروني ومحو الأمية المالية.

دراسة (Adediran et. Al., 2017) التى وضعت إطار نظرى لقياس مدى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية وتأثيرها على الوضع الاجتماعي الاقتصادي للأسر التي تنتمي إلى القطاعات الفقيرة في مجتمع نيجريا خلال الفترة منن عام ١٩٧٠ الى ٢٠١٥ . وخلصت الدراسة الى ان الشمول المالي هو أساس النمو الجيد أو النمو الشامل. وأن الوصول السهل للخدمات المالية والتمويل هو ما نحتاجة الان لدفع عملية التنمية. و أن عدم الوصول إلى التمويل المناسب هو السبب لاستمرار عدم المساواة في الدخل ، بالاضافة الى أن تباطؤ النمو سيؤدى الى ضعف تخصيص الموارد و فقدان الفرص الاقتصادية التنافسية للأفراد. كما إن الوصول إلى التمويل الرسمي يخلق فرصة للافراد لزيادة دخلهم وإنتاجيتهم وتحسين مستوى المعيشة ويحد من الفقر.

دراسة (Uma et. Al., 2013) التى بحثت تأثير الشمول المالي وتوفير المنتجات والخدمات المصرفية و الوصول إلى الائتمان الرسمي للمهمشين من السكان فى محاولة لتقييم الأثر الاقتصادي للشمول المالي على النمو الاقتصادى و التغلب على الفقر والحد من عدم المساواة في الدخل الموجود في الاقتصاد الهندي. خلال الفترة من ٢٠٠١ الى ٢٠١١. وبينت الدراسة الى إن الحصول على الخدمات المالية الرسمية أو الشمول المالي في الاقتصادات النامية أمر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي والحد من عدم المساواة بين مواطني أي دولة كما أن وصول الفقراء و المهمشين الى العديد من المنتجات والخدمات المصرفية مثل حسابات الودائع ، ومنتجات الائتمان ونقل الأموال ، ودفع الأموال وغيرها يؤدي إلى تحسن عام في مستوى المعيشة للفقراء. وانه عند استبعاد أي شخص أو مجموعة من الأشخاص من الاندماج فى النظام المالي ، فلن تصل اليه مكاسب التنمية الاقتصادية ولن يتم تقاسم منافع النمو الاقتصادي بشكل متساوٍ بين جميع الفئات الاخرى وهذا يؤدي إلى عدم المساواة

دراسة (Claessens, 2006) التى بحثت اثر الشمول المالى و التنمية المالية على النمو الاقتصادى و الرفاهية الاقتصادية على مجموعة تتكون من ٥٢ دولة من خلال بيانات عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ وجدت الدراسة أن النظام المالي الأكثر تطوراً يمكن أن يؤدى الى النمو الاقتصادى ويقلل من الفقر وعدم المساواة في الدخل الا أن الأنظمة المصرفية وأسواق رأس المال خاصة في البلدان النامية ، غالباً ما تكون منحرفة تجاه أولئك الذين هم في وضع أفضل بالفعل ، حيث يستفيدون أساساً من المشاريع الكبيرة والأفراد الأكثر ثراءً. يفتقر العديد من قطاعات المؤسسات والأسر المعيشية إلى إمكانية الحصول على التمويل ، مما قد يعيق نموها ويقلل من رفاهيته. و بالتالى فأن زيادة فاعلية الشمول المالى من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع و تعزيز البنية المصرفية المؤسسية وتحرير الأسواق وتيسير قدر أكبر من المنافسة وتشجيع الاستخدام المبتكر للمعرفة والتكنولوجيا. كما بينت الدراسة أن التمويل هو المحرك المهم للنمو الاقتصادي وان تقديم الخدمات المالية للأسر ذات الدخل المنخفض يمكن أن يساعد الأفراد على تحسين دخلهم وتأمينه ضد المخاطر وتوسيع فرص الاستثمار مما يؤدى الى النمو الاقتصادى ويزيد من فرصة الرفاهية الاقتصادية.

ومن الدراسات السابقة نجد أن الوصول السهل للخدمات المالية وإتاحة التمويل الميسّر هو من أهم أسس النمو الاقتصادي الجيد. كما أن دعم الوضع الاجتماعي الاقتصادي للأسر التي تنتمي إلى القطاعات الفقيرة في المجتمع و الوصول إلى التمويل الرسمي يخلق فرصة للأفراد

لزيادة دخلهم وإنتاجيتهم وتحسين مستوى المعيشة ويحد من الفقر، بينما نجد أن عدم الوصول إلى التمويل المناسب هو السبب لاستمرار عدم المساواة في الدخل وفقدان الفرص الاقتصادية التنافسية للأفراد وتباطؤ النمو الاقتصادي.

١-٥ دراسات تهتم بأثر الشمول المالي على الفقر:

دراسة (Lal, 2018) التى بحثت تأثير الإدماج المالي على التخفيف من حدة الفقر من خلال البنوك التعاونية. من خلال جمع البيانات الأولية من ٥٤٠ مستفيد من البنوك التعاونية العاملة في ثلاث ولايات شمال الهند خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر ٢٠١٥. كشفت نتائج الدراسة أن الشمول المالي من خلال البنوك التعاونية له تأثير مباشر وكبير على التخفيف من حدة الفقر. وتسلط الدراسة الضوء على أن الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل المدخرات والقروض والتأمين من خلال الشمول المالي ، قد أحدث أثراً إيجابياً على حياة الفقراء ومساعدتهم على الخروج من براثن الفقر.

دراسة (Neaime & Gaysset, 2018) التى بحثت تقييم تأثير الشمول المالي على عدم المساواة في الدخل والفقر والاستقرار المالي فى عينه من ثمانية دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠١٥. وقد اظهرت الدراسة أن الشمول المالي يقلل من عدم المساواة ، ولكن ليس له تأثير أكيد فى الحد من الفقر. أما التضخم و وزيادة السكان يزيدان كلا من عدم المساواة فى الدخل والفقر. و أكدت هذا النتائج التجريبية أنه بالرغم من تبنى بعض الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثل المغرب وتونس والجزائر اسلوب الشمول كطريقة للحد من الفقر وعدم المساواة. ومع ذلك ظل الفقر مرتفعاً في المغرب والجزائر. كما تم تسجيل بعض الانخفاض في عدم المساواة في الدخل في المغرب وتونس ولكن ليس في الجزائر.

دراسة (Beck, et. Al., 2004) التى بحثت ما إذا كانت الشمول المالي يقلل من الفقر حيث قامت بتقييم تأثير الشمول المالي على التخفيف من حدة الفقر بطريقتين. أولاً ، بتقييم العلاقة بين التنمية المالية والتغيرات في توزيع الدخل. مستخدما بيانات ٥٢ دولة من الاقتصادات النامية والمتقدمة خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٩. ثانياً ، من خلال تقيم العلاقة المباشرة بين التنمية المالية وتخفيف حدة الفقر. مستخدما بيانات ٥٨ دولة نامية خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠. ووجدت أن زيادة الشمول المالي يدفع (١) دخول الفقراء إلى النمو بوتيرة أسرع من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، (٢) عدم المساواة في الدخل إلى الانخفاض أكثر

سرعة ، و (٣) انخفاض معدلات الفقر بمعدل أسرع. بالاضافة الى أن الدول ذات الوسطاء الماليين الأكثر تطوراً تؤدى الى انخفاضاً أسرع في مقاييس الفقر وعدم المساواة في الدخل.

تقرير البنك الدولى لعام ٢٠٠١ (Gillis et. Al., 2001) الذى رصد طبيعة وتطور الفقر وأسبابه في محاولة لخلق عالم أفضل خال من الفقر ووجدت أن الحد من الفقر وعدم المساواة يمكن تخفيضة من خلال الدمج المالى و النمو الاقتصادي والتغير التكنولوجي مما سيؤدى الى زيادة إمكانات كسب الدخل وتدفقات رأس المال ، والوصول إلى التعليم ، وإزالة الحواجز الاجتماعية وهو ما سيشكل تغيير في سبل عيش الفقراء.

ومن الدراسات السابقة نجد أن الحصول على الخدمات المالية الرسمية سواء من خلال انتشار البنوك التعاونية أو وحدات الجهاز المصرفي الرسمي، أمر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي وقد أحدث أثراً إيجابياً على حياة الفقراء والمهمشين من السكان وساعدهم على الخروج من براثن الفقر وتحسن مستوى معيشتهم والحد من عدم المساواة في الدخل بين مواطني الدولة الواحدة خاصة في الاقتصادات النامية. وانه عند استبعاد أي شخص أو مجموعة من الأشخاص من الاندماج في النظام المالي الرسمي، فلن تصل اليه مكاسب التنمية الاقتصادية ولن يتم تقاسم منافع النمو الاقتصادي بشكل متساوٍ مع جميع الفئات الاخرى وهذا يؤدي إلى عدم المساواة.

٣- نماذج من إجراءات الشمول المالي في دول مختلفة

بالإضافة الى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الشمول المالي هناك العديد من الدراسات التي تناولت الاجراءات والاساليب المتبعة في الدول المختلفة. وتم أختيار الدول لتكون ممثلة للاقتصادات الفقيرة والاقتصادات النامية والاقتصادات الناشئة والاقتصادات المتقدمة. وفيما يلي استعراض مجموعة من هذه الاجراءات وبيان تأثيرها على البنية المصرفية وفقا للبيانات المنشورة بتقارير البنك الدولي (WDI,Findex) رغم تنوع الوضع الاقتصادي وبيئة التنفيذ لكل دولة ، ثم بيان المأخذ التى صاحبت تنفيذ تلك الاجراءات.

٣-١ الهند :

وفقا للبيانات المنشورة بتقارير البنك الدولي لعام ٢٠١٠، بلغ عدد سكان الهند ١,٢ مليار نسمة منها ٧٨٨ مليون نسمة تتراوح أعمارهم ما بين (١٥-٦٤) ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي ١٣٤٦ دولار سنوياً، يعيش ٢١% من سكانها بأقل من ٢ دولار يومياً.

بدأت الحكومة بتنفيذ سياسات الشمول المالي من خلال توسيع نطاق وصول القطاع المصرفي الرسمي إلى فئات المجتمع الأقل حظاً من الفقراء والمهمشين والمناطق غير المغطاة مصرفياً متخذة من منطقة أندرا براديش نموذجا لمشروعات ومبادرات مكافحة الفقر. وقد أوضحت دراسة كل من (Singavarapu & Oncu, 2013) و (Lenka & Sharma, 2017) و (Kiran, 2018) و (Sethi & Sethy, 2019). خطوات الهند للشمول المالي في الاجراءات التالية:

- قررت الحكومة صرف الإعانات الحكومية للمستفيدين كإعانة الجفاف واستعادة رسوم الطلاب ومعاشات التقاعد ومزايا ضمان العمالة الريفية، وغيرها... من خلال الحسابات المصرفية المرتبطة بالبطاقات الذكية. وهذا يتطلب فتح حسابات مصرفية من قبل المستفيدين من أجل الحصول على الاعانات الحكومية.
- المبادرات الحكومية للمساعدة في بناء مجموعات المساعدة الذاتية التي أنشأت شبكة من أكثر من مليون مجموعة تغطى العديد من المناطق الفقيرة والنائية وغير المغطاة مصرفيا كانت نقطة البداية، ورغم انها تعمل بشكل مستقل عن هياكل الدولة الرسمي. الا انها تساعد الجهات الرسمية في توثيق الظروف الاجتماعية-الاقتصادية للفقراء طالما أنهم يعيشون في حدود المجتمع المغطى من خلال شبكة مجموعات المساعدة الذاتية، وهو ما ساعد في إنشاء سوق للتمويل متناهي الصغر.
- تم ربط مجموعات المساعدة الذاتية بأحد البنوك من خلال برنامج الارتباط SHG-Bank، كما تم تصنيف مجموعات المساعدة الذاتية على أنها قطاعات ذات أولوية وتم دمجها في برنامج إقراض القطاعات ذات الأولوية التابع للبنك المركزي الهندي. وهو البرنامج الذي يفرض على البنوك تخصيص نسبة معينة من قروضها للقطاعات ذات الأولوية.
- تفعيل قانون مخاطر الائتمان وإلزام مانحي الائتمان باستخدام السجل الائتماني SCR للبنك المركزي الذي يقيم التاريخ الائتماني للعميل مما يساعد على تحسين المعلومات وزيادة المنافسة والكفاءة في سوق الائتمان
- ومع نمو السوق ازدادت الاحتياجات الائتمانية للفقراء وزاد الاهتمام بمؤسسات التمويل متناهي الصغر، التي بدأت كمنظمات غير ربحية وتم تسجيلها بموجب قانون تسجيل الجمعيات العامة ثم تحول معظمهم إلى شركات التمويل غير المصرفية (NBFCs) التى تم تسجيلها في بنك الاحتياطى الهندى (Reserve Bank of India, RBI) للحصول على الشرعية ولتتمكن من الحصول على ثقة المودعون والمقرضون.

- أطلقت الحكومة في عام ٢٠١٦ مبادرة إلغاء الفئات الصغيرة والأكثر شيوعا من عملة الروبية والتي كانت تمثل ٨٦٪من العملة المتداولة. وقد أسفرت المبادرة عن خلق عجز مؤقت في الاقتصاد الهندي إلا إنها أيضا حفزت المجتمع لإيجاد وسائل غير نقدية بديلة للدفع مثل استخدام المحافظ الذكية بالاعتماد على تطبيقات الهاتف المحمول البنكية.
- التحول من المدفوعات النقدية الي الرقمية يحسن مستوي الكفاءة المالية ويمكن ان يحد من الفساد مثال ذلك انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية في الهند بواقع ٤٧% عندما تم سداد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية بالبصمة الالكترونية بدلا من تسليمها نقدا، كما تم تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة توزيع الاعانات الاجتماعية في النيجر بنسبة ٢٠% عند توزيعها عبر الهواتف المحمولة بدلا من سدادها نقداً.
- مع زيادة الإدراك أن قروض مجموعات المساعدة الذاتية المرتبطة برنامج SHG Bank مربحة للبنوك وأن الفقراء يشكلون سوقاً مربحة لا سيما عندما يتم تنظيمهم بشكل فعال مما أدى الى زيادة استخدام الحكومة لمجموعة المساعدة الذاتية باعتبارها قنوات للعديد من المبادرات التنموية وبرامج تخفيف الفقر.

ونتيجة لهذه الاجراءات بينت بيانات البنك الدولي تطور البنية المصرفية حيث ارتفع عدد فروع البنوك التجارية من ١٠,٠٤ لكل (١٠٠٠٠٠ مواطن١٥+) عام ٢٠١٠ الى ١٤,٠٦ لكل (١٠٠٠٠٠ مواطن١٥+) عام ٢٠١٧ كما ارتفع عدد ماكينات ATM ٧,٢٧ لكل (١٠٠٠٠٠ مواطن ١٥+) عام ٢٠١٠ الى ٢١,٠٤ لكل (١٠٠٠٠٠ مواطن١٥+) عام ٢٠١٧.

شكل رقم (١)

١-١ حسابات لدى المؤسسات المالية (15% سنه +) الهند

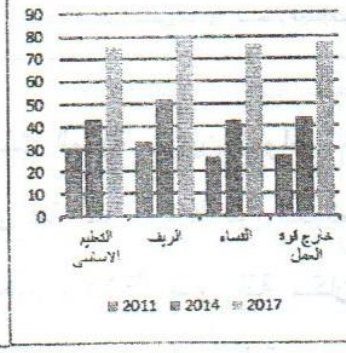

٢-١ حاملى بطاقات الخصم من الحساب (15%) سنه +) الهند

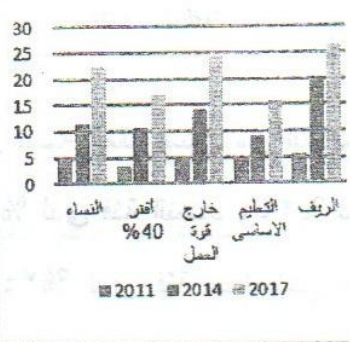

٣-١ استلام مدفوعات رقمية العام الماضى (15% سنه +) الهند

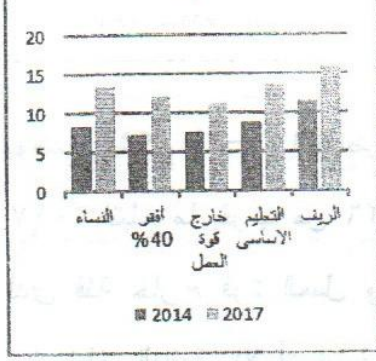

يوضح الشكل (١-١) ارتفع نسبة الحسابات لدى المؤسسات المالية ما بين اعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٧ ارتفاع كبير وصل الى ما يقرب من ١٤٦% لدى فئة منخفضي التعليم و١٣٨% لدى فئة

سكان الريف والمناطق النائية و١٨٩% لدى فئة النساء و١٨٥% لدى فئة خارج قوة العمل كما يوضح الشكل (١-٢) ارتفاع نسبة حاملي بطاقات الخصم من الحساب ما بين اعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٧ ارتفاع كبير وصل الى ما يقرب من ٣٨٨% لدى فئة النساء و٤١٣% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع و٤٢٣% لدى فئة خارج قوة العمل و٢١٧% لدى فئة منخفضي التعليم و٣٩٦% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية. وأيضا يوضح الشكل (١-٣) ارتفاع نسبة أستلام مدفوعات بصورة رقمية ما بين اعوام ٢٠١٤ الى ٢٠١٧ ارتفاع كبير وصل الى ما يقرب من ٦٢% لدى فئة النساء و٦٧% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع و٤٦% لدى فئة خارج قوة العمل و٥٥% لدى فئة منخفضي التعليم و٣٩% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية. بالإضافة الى ذلك فقد ارتفعت نسبة حاملي بطاقات الائتمان ما بين اعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٧ لتبلغ ما يقرب من ١٢١% لدى فئة النساء و٣٩% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع و٩٩% لدى فئة خارج قوة العمل و٩٦% لدى فئة منخفضي التعليم و١٤١% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية. كما ارتفعت نسبة مسحوبات باستخدام ماكينة الصرف الآلي من ١٨% عام ٢٠١١ الى ٣٣% عام ٢٠١٧ وارتفعت نسبة مستلمي المدفوعات الحكومية في حسابات مصرفية تنشئ لأول مرة من ٢٨,٦٨% عام ٢٠١٤ الى ٥٦,٩٩% من مستلمي الاعانات في حسابات مصرفية عام ٢٠١٧.

شكل رقم (٢)

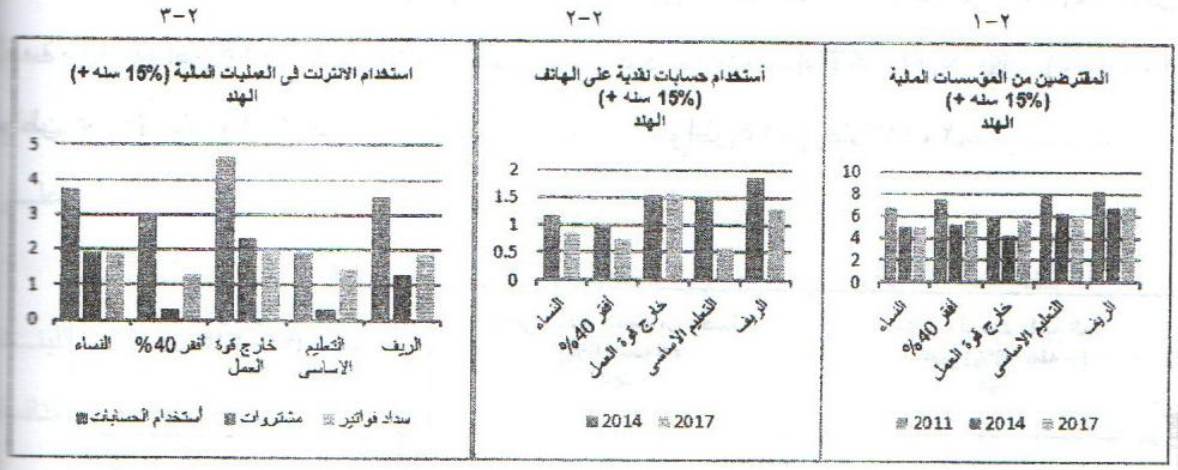

يوضح الشكل (٢-١) انخفاض نسبة المقترضين من المؤسسات المالية ما بين اعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٧ لتبلغ ما يقرب من ٢٦% لدى فئة النساء و٢٤% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع و٥% لدى فئة خارج قوة العمل و٢٤% لدى فئة منخفضي التعليم و١٧% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية. الا أن نسبة المقترضين من خارج قوة العمل من مؤسسات مالية رسمية بهدف انشاء أو توسعة مشروعات البالغة ٤% عام ٢٠١٤ ارتفعت ارتفاع طفيف الى ٤,٧٥% عام ٢٠١٧ كما بلغت نسبة المقترضين من أفقر ٤٠% من السكان من مؤسسات مالية رسمية بهدف

انشاء أو توسعة مشروعات من ١١,٠٣% عام ٢٠١٤ الا انها انخفضت الى ٨,٤٧% عام ٢٠١٧. ويوضح الشكل (٢-٢) أنخفض نسبة استخدام حسابات نقدية على الهاتف ما بين اعوام ٢٠١٤ الى ٢٠١٧ لتبلغ ما يقرب من ٢٦% لدى فئة النساء و٢٢% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع و٦٠% لدى فئة منخفضي التعليم و٣٠% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية الا أنها ارتفعت بما يقارب ١% لدى فئة خارج قوة العمل. وايضا يوضح الشكل (٢-٣) نسبة استخدام الانترنت في العمليات المالية خلال عام ٢٠١٧ فكان استخدام الحسابات من خلال الانترنت أعلى في كل الفئات يليه سداد الفواتير من خلال الانترنت وأخيرا عمليات الشراء من خلال الانترنت.

٢-٢ البرازيل

وفقا للبيانات المنشورة بتقارير البنك الدولي لعام ٢٠١٠ بلغ عدد سكان البرازيل ١٩٦,٨ مليون نسمة منها ١٣٤مليون نسمة تتراوح أعمارهم ما بين (١٥-٦٤) ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي ١١٢٢٤ دولار سنوياً يعيش ٤,٧% من سكانها بأقل من ٢ دولار يومياً،

وقد أوضحت دراسة كل من (PRESIDENCY, 2013) و (Chen & Divanbeigi, 2019) و (Neto, & de Mattos Bezerra, 2018) خطوات البرازيل للشمول المالي في الاجراءات التالية:

- تحويل البلديات البرز يليه ليكون سداد رسوم المنافع الحكومية وفواتير الخدمات الشهرية من خلال المؤسسات لمالية الرسمية بنسبة ١٠٠%.
- شجع البنك المركزي المؤسسات المالية على توسيع شبكة فروع البنوك التجارية والتعاونيات وعلى التواصل مع المستهلكين في المناطق النائية وغير المغطاة مصرفياً، بما في ذلك المناطق ذات الدخل المنخفض من خلال تخفيض القيود المفروضة على الخدمات المصرفية والشراكة مع مجموعة متنوعة من مؤسسات البيع بالتجزئة بالإضافة الى بعض المكاتب العامة مثل شبكة مكاتب البريد مما أدى الى تضاعف عدد المراسلين تقريباً.
- كما لعبت البرامج الحكومية دورًا محوريًا من خلال استخدام أدوات المؤسسات المالية الرسمية كقناة لدفع اموال برنامج الرعاية الاجتماعية لحكومة البرازيل مما أدى الى فتح أكثر من مليوني شخص لحسابات مصرفية وهو ما ساهم في دعم تطوير عادات التعامل المصرفي والادخار المتناهي الصغر للفئات الفقيرة والمهمشة.

بالإضافة الى ما سبق قام البنك المركزي بـــ:

١. دعم البنك المركزي للتوسع في الائتمان منخفض التكاليف لدعم وتعزيز المستويات الفقيرة والمهمشة.

٢. تشجيع المؤسسات المالية على التوسع في استخدام الوسائل الالكترونية وخاصة ماكينات الصرف الالكتروني.

٣. تنظيم صناعة تجهيز بطاقات الدفع بما يقلل من تكلفة الاصدار ويقلل احتكار شركات تصنيع البطاقات.

٤. العمل على وضع التعليم المالي كأولوية لتطوير القدرة المالية في المدارس الثانوية للمساعدة في معالجة نقص المدخرات وكيفية اختيار المنتجات المالية والاستخدام الامثل القروض.

٥. تعزيز حماية المستهلك المالية بما يدعم الوصول المستدام إلى التمويل المناسب بدون اى عمليات احتيالية، حيث كان هناك عدد كبير نسبياً من الشكاوى حول مقدمي الخدمات المالية مسجلة لدى وزارة العدل.

٦. تشجيع الابتكار والمنافسة في سوق منتجات الخدمات المالية - مثل اجراء المعاملات المالية والدفع عبر الهاتف المحمول. فارتفعت المعاملات البنكية عبر الهاتف المحمول لتمثل ٢١٪ من أصل ٥١ بليون معاملة بنكية قام بها أكبر ١٧ مؤسسة مصرفية في البرازيل بينما كانت تمثل ١٪ من تلك المعاملات في ٢٠١٢ وهو ما يقرب من ثلث التعاملات البنكية وفقا لاستبيان الاتحاد البرازيلي للبنوكFEBRABAN في ٢٠١٧ مما ساعد على توسيع نطاق الشمول وساهم في تحسين جودة المنتجات والوصول إلى المجتمعات الريفية الأقل سكانية والأقل خدمة.

٧. كما قام بنك Itaú Unibanco بالتعاقد مع الشركة الأمريكية Connie Solutions ، الرائدة في مجال التطبيقات الهاتفية، لتكون الجهة المسئولة عن التطبيقات الهاتفية ويلاحظ أن الخدمات التي يقدمها البنك ليست مختلفة في مضمونها عن الخدمات التي تقدمها بنوك في بلاد أخرى فهو مثلا يسمح للعميل التحقق من رصيده في البنك، والحصول على كشف حساب مصغر، ودفع الفواتير مثل باقي الخدمات كما يقدم خدمات مبتكرة مثل طريقة للتواصل مع موظفي البنك دون التواجد في الفرع نفسه من خلال التواصل الرقمي ولكن الفرق الأساسي يكمن في اهتمامه بتقليل المخاطر التي تهدد الأمن السيبراني مما أتاح فرصة التوسع في قاعدة العملاء والتأكيد على مبدأ الشمول المالي.

ونتيجة لهذه الاجراءات بينت بيانات البنك الدولي تطور البنية المصرفية حيث ارتفع عدد فروع البنوك التجارية من ١٨,٢٦ لكل (١٠٠٠٠٠ مواطن ١٥+) عام ٢٠١٠ الى ١٩,٤٦ لكل (١٠٠٠٠٠ مواطن ١٥+) عام ٢٠١٧ بينما انخفضت عدد ماكينات ATM ١١٨ لكل (١٠٠٠٠٠ مواطن ١٥+) عام ٢٠١٠ الى ١٠٨ لكل (١٠٠٠٠٠ مواطن ١٥+) عام ٢٠١٧

شكل رقم (٣)

١-٣ ٢-٣ ٣-٣

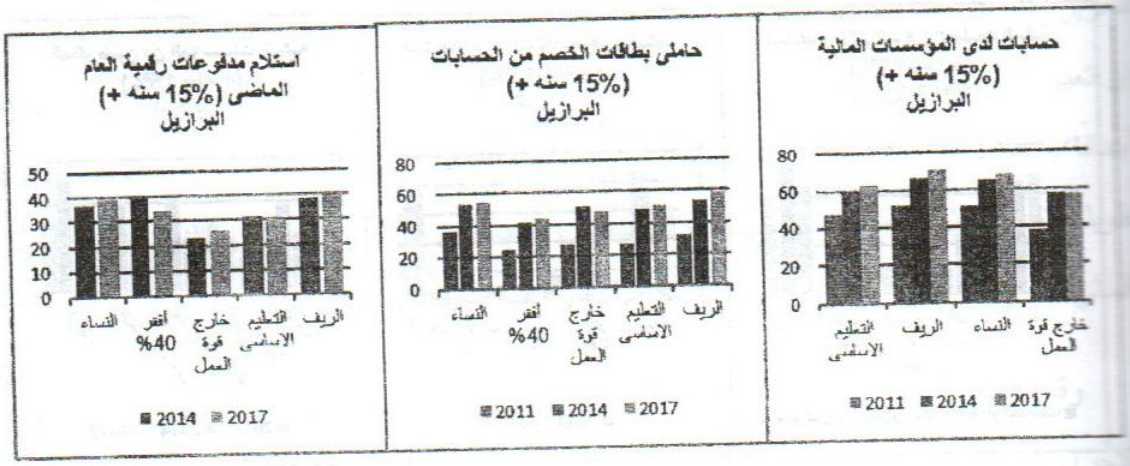

يوضح الشكل (٣-١) ارتفع نسبة الحسابات لدى المؤسسات المالية ما بين اعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٧ ارتفاع كبير بنسبة تصل الى ما يقرب من ٣٣% لدى فئة منخفضي التعليم و٣٦% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية و٣٢% لدى فئة النساء و٥٠% لدى فئة خارج قوة العمل كما يوضح الشكل (٣-٢) ارتفاع نسبة حاملي بطاقات الخصم من الحساب ما بين اعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٧ الى ما يقرب من ٥١% لدى فئة النساء و٨١% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع و٧٩% لدى فئة خارج قوة العمل و٨٦% لدى فئة منخفضي التعليم و٨٣% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية. وأيضا يوضح الشكل (٣-٣) ارتفاع نسبة أستلام مدفوعات بصورة رقمية ما بين اعوام ٢٠١٤ الى ٢٠١٧ الى ما يقرب من ٦% لدى فئة النساء و١١% لدى فئة خارج قوة العمل و٢% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية بينما انخفضت بنسبة ١٢% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع و٣% لدى فئة منخفضي التعليم. بالإضافة الى ذلك فقد ارتفعت نسبة حاملي بطاقات الائتمان ما بين اعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٧ لتبلغ ما يقرب من ٤% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع و١٠% لدى فئة خارج قوة العمل و٨% لدى فئة منخفضي التعليم و١٨% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية. بينما انخفضت بنسبة ١٨% لدى فئة النساء. كما ارتفعت نسبة مسحوبات باستخدام ماكينة الصرف الآلي من ٥٧% عام ٢٠١١ الى ٧٥% عام ٢٠١٧. بينما انخفضت نسبة مستلمي المدفوعات الحكومية في حسابات مصرفية تنشئ لأول مرة من ٥٠,٩٥% عام ٢٠١٤ الى ٣٢,٠١% من مستلمي الاعانات في حسابات مصرفية عام ٢٠١٧

شكل رقم (٤)

١-٤ ٢-٤ ٣-٤

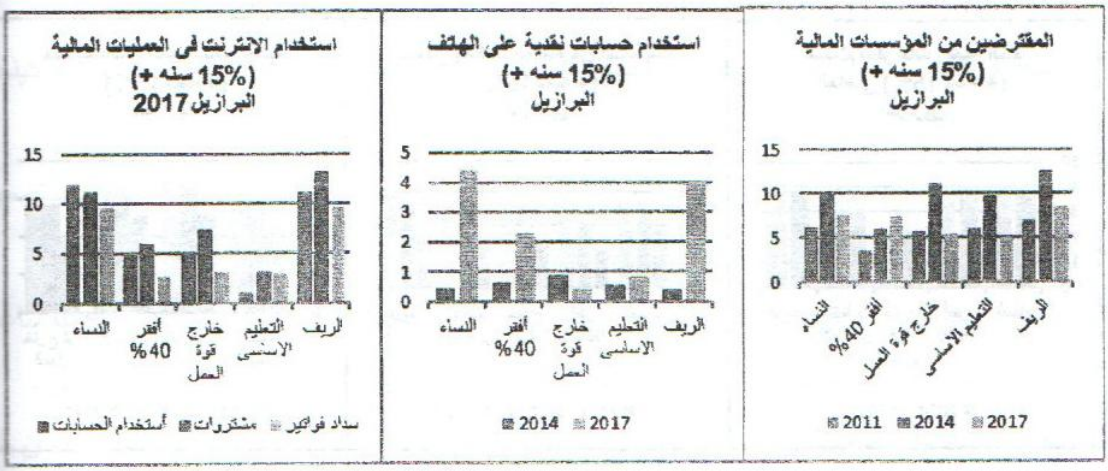

يوضح الشكل (٤-١) ارتفعت نسبة المقترضين من المؤسسات المالية ما بين اعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٧ بنسبة تصل الى ما يقرب من ٢٢% لدى فئة النساء و١١٠% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع و٢٣% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية بينما انخفضت بنسبة ٥% لدى فئة خارج قوة العمل و١٦% لدى فئة منخفضي التعليم.. الا أن نسبة المقترضين من خارج قوة العمل من مؤسسات مالية رسمية بهدف انشاء أو توسعة مشروعات البالغة ١,٣٧% عام ٢٠١٤ انخفضت بشكل طفيف الى ٠,٦% عام ٢٠١٧ كما بلغت نسبة المقترضين من أفقر ٤٠% من السكان من مؤسسات مالية رسمية بهدف انشاء أو توسعة مشروعات من ١,٠٩% عام ٢٠١٤ الا انها ارتفعت الى ٣,٣٩% عام ٢٠١٧. ويوضح الشكل (٤-٢) ارتفعت نسبة استخدام حسابات نقدية على الهاتف ما بين اعوام ٢٠١٤ الى ٢٠١٧ بنسبة تصل الى ما يقرب من ٨٩٣% لدى فئة النساء و٢٥٧% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع و٤٨% لدى فئة منخفضي التعليم و٨٧٠% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية الا أنها انخفضت بنسبة تقارب ٥٠% لدى فئة خارج قوة العمل. وايضا يوضح الشكل (٤-٣) نسبة استخدام الانترنت في العمليات المالية خلال عام ٢٠١٧ فكانت عمليات الشراء من خلال الانترنت أعلى في كل الفئات الا فئة النساء يليه استخدام الحسابات من خلال الانترنت ما عدا فئة منخفضي التعليم وأخيرا سداد الفواتير من خلال الانترنت.

٢-٣ ماليزيا.

وفقا للبيانات المنشورة بتقارير البنك الدولي لعام ٢٠١٠ بلغ عدد سكان ماليزيا ٢٨,١١٢ مليون نسمة منها ١٨,٨٧٢ مليون نسمة تتراوح أعمارهم ما بين (١٥-٦٤) يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي ٩٠٧١ دولار سنوياً يعيش0.5 % من سكانها بأقل من ٢ دولار يومياً.

بدأت الحكومة بتنفيذ سياسات الشمول المالي من خلال وضع خطة استراتيجية للقطاع المالي لتعزيز الشمول المالي. بما ساعد بتقديم تشخيص واضح وشامل للعقبات والاختناقات التي يمكن ان تعيق الشمول المالي في ماليزيا سواء على المدى القصير أو الطويل، ومن ناحية أخرى حددت أهدافًا وإجراءات محددة يتم تنفيذها من أجل تعزيز الشمول المالي. كما وفرت الاستراتيجيات طويلة الأجل إطاراً لمختلف الجهات والمؤسسات للتعاون والقيام بدورهم في النهوض بالشمول المالي.

وقد أوضحت دراسة de Luna Martínez (2017) خطوات ماليزيا للشمول المالي في الاجراءات التالية

- تعديل الولاية القانونية للبنك المركزي الماليزي عام ٢٠٠٩ لتزويده بالسلطات القانونية الكافية لقيادة وتنفيذ جدول أعمال الشمول المالي، لأن ولايتها الأصلية لم تشملها صراحة مما ساعد في تقدم عملية الشمول المالي بسرعة.
- دعم البنية التحتية الحديثة لنظام الدفع الوطني ساعد في دعم عملية الشمول المالي في ماليزيا حيث مكن البنوك من إجراء عدد كبير من المعاملات بتكاليف منخفضة وعلى أساس آمن.
- دعم مجموعة واسعة من المنتجات المكملة مثل الخدمات المصرفية للوكلاء والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، استخدام البطاقات الذكية وبطاقات مثل "Touch 'n Go" والتوسع في استخدام بطاقات السحب الآلي وبطاقات الائتمان وتوفير أجهزة الصراف الآلي ومحطات POS جاهزة الدفع الإلكترونية.
- على الرغم من صغر حجم إيداعات الادخار الا ان دعم وتشجيع البنك المركزي الماليزي والبنك الوطني للادخار (BSN) لعب دوراً هام في دعم عملية الشمول المالي من خلال توفير منتجات مبتكرة في مجال الخدمات المصرفية للأفراد وحسابات الشباب والمدخرات الخاصة للفئات ذات الدخل المنخفض وخدمات تحويل الأموال وتطبيقات الهاتف المحمول والتمويل الأصغر بالإضافة الى شبكة فروع كبيرة تمكنها من ضم العديد من الأسر ذات الدخل المنخفض والسكان المستبعدين والوصول إلى العملاء في جميع أنحاء البلاد
- تبنى أطر تنظيمية جديدة تعتمد على صناعة FinTech تمكن شركات القطاع غير المالي من اختبار منتجاتها والعمل في بيئة ذات ضمانات سليمة.
- تبنى بيئة تنظيمية مواتية تشجع المشاركين من القطاع الخاص على إقراض وتمويل الأسواق التي تعاني من نقص في الخدمات المالية والمصرفية مما يعزز من الشمول المالي دون المساس

بالاستقرار. مثل تفعيل اللوائح التي تسمح للطرف الثالث بتقديم الخدمات المالية الأساسية للجمهور نيابة عن البنوك دون المساس بالامتثال للمعايير الدولية الأساسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- الاهتمام بمحو الأمية المالية وحماية المستهلك من خلال تثقيف السكان، ومساعدتهم على تحسين إدارة شؤونهم المالية، والحد من استخدام النقد واعتماد للسداد.
- توفير إطارًا مؤسسيًه لحل شكاوى المستهلكين بسرعة مما يدفع المؤسسات المالية والوكلاء المشاركين في تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة.
- تعزيز المنافسة من خلال توحيد النظام المصرفي المحلي والتكامل التدريجي مع الأسواق الإقليمية.
- وضع البنك المركزي التدابير الكافية والأطر التنظيمية للحفاظ على نظام مالي سليم يدعم استقرار القطاع المالي ويضمن عمل أسواق الائتمان والمدفوعات بشكل جيد وتطبيق القواعد المنظمة للبنوك الخاصة على مؤسسات التنمية الصناعية ومؤسسات التمويل الأصغر المشاركة في الشمول المالي
- الحوار النشط مع القطاع الخاص لا سيما في المجتمعات التي تفتقر إلى الخدمات المصرفية حيث يكون إنشاء فروع مصرفية حرفية أمرًا مكلفًا
- الاستفادة من البنية التحتية للقطاع الخاص لتقديم خدمات مالية منخفضة التكلفة ومصممة خصيصًا للسكّان المهمشين غير المتعاملين مع البنوك أمراً حاسماً في تعزيز وصول هذه الفئات لتلك الأنواع من المنتجات والخدمات واستخدامها.

ونتيجة لهذه الاجراءات بينت بيانات البنك الدولي تطور البنية المصرفية حيث ارتفع عدد فروع البنوك التجارية من ١٠,٩٥ لكل (١٠٠٠٠٠ مواطن ١٥+) عام ٢٠١٠ الى ١١,٤٩ لكل (١٠٠٠٠٠ مواطن ١٥+) عام ٢٠١٧ بينما انخفضت عدد ماكينات ATM ٥٣,٧ لكل (١٠٠٠٠٠ مواطن ١٥+) عام ٢٠١٠ الى ٤٨,١١ لكل (١٠٠٠٠٠ مواطن ١٥+) عام ٢٠١٧.

شكل رقم (٥)

١-١ ٢-١ ٣-١

يوضح الشكل (٥-١) ارتفع نسبة الحسابات لدى المؤسسات المالية ما بين اعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٧ بنسبة تصل الى ما يقرب من ٧٦% لدى فئة منخفضي التعليم و٥٦% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية و٣٠% لدى فئة النساء و٦٧% لدى فئة خارج قوة العمل كما يوضح الشكل (٥-٢) ارتفاع نسبة حاملي بطاقات الخصم من الحساب ما بين اعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٧ الى ما يقرب من ٢٢٧% لدى فئة النساء و٨٦٣% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع و٣٦٦% لدى فئة خارج قوة العمل و٧٣١% لدى فئة منخفضي التعليم و٤١٨% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية. وأيضا يوضح الشكل (٥-٣) انخفضت نسبة أستلام مدفوعات بصورة رقمية ما بين اعوام ٢٠١٤ الى ٢٠١٧ الى بنسب تقرب من ١٧% لدى فئة النساء و١٥% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع و٣٠% لدى فئة خارج قوة العمل و٦% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية بينما ارتفعت بنسبة ٤٧% لدى فئة منخفضي التعليم. بالإضافة الى ذلك فقد ارتفعت نسبة حاملي بطاقات الائتمان ما بين اعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٧ بنسبة تصل الى ما يقرب من ٦٦% لدى فئة النساء و٦٠٥% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع و٢٤٠% لدى فئة خارج قوة العمل و١٤٦% لدى فئة منخفضي التعليم و٢٢٦% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية. بينما انخفضت نسبة مسحوبات باستخدام ماكينة الصرف الآلي من ٧٧% عام ٢٠١١ الى ٧٢% عام ٢٠١٤. وارتفعت نسبة مستلمي المدفوعات الحكومية في حسابات مصرفية تنشئ لأول مرة من ٢٢,٥٤% عام ٢٠١٤ الى ٣٥,٤٨% من مستلمي الاعانات في حسابات مصرفية عام ٢٠١٧

شكل رقم (٦)

١-٦

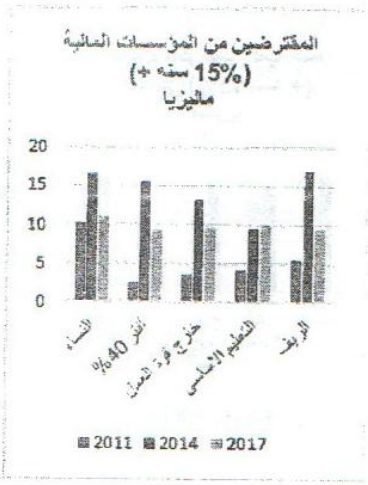

٢-٦

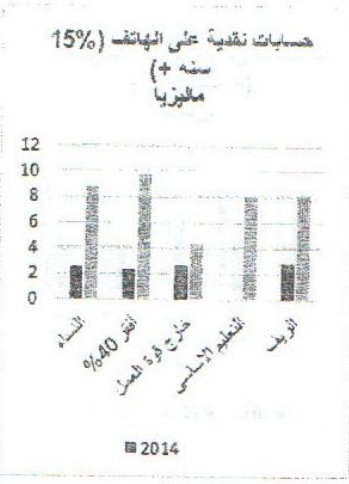

٣-٦

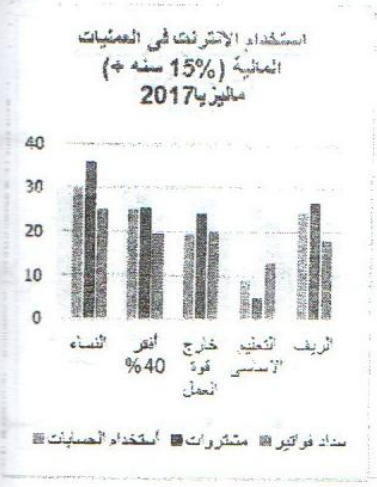

يوضح الشكل (٦-١) ارتفعت نسبة المقترضين من المؤسسات المالية ما بين اعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٧ بنسبة تصل الى ما يقرب من ٨% لدى فئة النساء و٢٧٨% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع ونسبة ١٦٤% لدى فئة خارج قوة العمل و١٣٦% لدى فئة منخفضي التعليم و٧١% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية. الا أن نسبة المقترضين من خارج قوة العمل من مؤسسات مالية رسمية بهدف انشاء أو توسعة مشروعات البالغة ٢,٢٣ .% عام ٢٠١٤ انخفضت الى ٠,٧٨ % عام ٢٠١٧ كما بلغت نسبة المقترضين من أفقر ٤٠% من السكان من مؤسسات مالية رسمية بهدف انشاء أو توسعة مشروعات من ٦,١٤% عام ٢٠١٤ الا انها انخفضت الى ٣,٩٢% عام ٢٠١٧. ويوضح الشكل (٦-٢) ارتفعت نسبة استخدام حسابات نقدية على الهاتف ما بين اعوام ٢٠١٤ الى ٢٠١٧ بنسبة تصل الى ما يقرب من ٢٤٢% لدى فئة النساء و٣٢٢% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع و٦٦% لدى فئة خارج قوة العمل و١٨٥% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية. وايضا يوضح الشكل (٦-٣) نسبة استخدام الانترنت في العمليات المالية خلال عام ٢٠١٧ فكانت عمليات الشراء من خلال الانترنت أعلى في كل الفئات ما عدا فئة منخفضي التعليم يليه استخدام الحسابات من خلال الانترنت وأخيرا سداد الفواتير من خلال الانترنت.

٢-٤ كندا

وفقا للبيانات المنشورة بتقارير البنك الدولي لعام ٢٠١٠ بلغ عدد سكان كندا ٣٤ مليون نسمة منها ٢٣,٥٨٢ مليون نسمة تتراوح أعمارهم ما بين (١٥-٦٤) يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي ٤٧٤٤٧ دولار سنوياً يعيش ٠,٢ % من سكانها بأقل من ٢ دولار يومياً.

صنفت كندا مشكلة الشمول المالي على أنه قضية بين جانبي العرض والطلب. ففي بعض الأحيان تنشأ المشكلة بسبب صعوبة الوصول إلى الموارد المالية بأسعار معقولة، كذلك قد يكون سبب المشكلة عدم وجود طلب على الخدمات المالية من قبل المستهلكين كونها لا تلبي احتياجاتهم. وبالتالي بدأت الحكومة الاهتمام بكل من جانبي العرض والطلب.

وقد أوضحت دراسة (Latif et al, 2015) و (Russell, et al., 2017) خطوات كندا للشمول المالي في الاجراءات التالية:

جانب العرض لتقديم الخدمات المالية متمثلا في ثلاث نقاط

أولاً: البنية التحتية

- التوسع في استخدام أجهزة الصراف الآلي المحمولة أو الأكشاك التي تقوم بتوزيع وجمع النقد.
- قيام البنوك التجارية بشراكات مع المنظمات غير الحكومية كون المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنمائية تميل إلى العمل مع الشريحة المهمشة من السكان في المناطق النائية. وهو ما يؤدى الى زيادة إمكانية الوصول للفئات المهمشة من خلال تنظيم وهيكلة البيئة المالية بطريقة أفضل بحيث تستفيد من الشبكة القائمة في البلد وتزيد الخدمات المالية في المناطق التي يصعب الوصول إليها،

ثانياً: التكنولوجيا:

- التوسع في استخدام خدمات الأموال المحمولة على الهاتف المحمول.
- دعم وتسهيل عمليات الشراء من النت وعمليات نقل الأموال P2P.

ثالثاً: المنتجات المالية

- ابتكار منتجات مصرفية جديدة تتناسب مع ظروف الفئات الفقيرة والمهمشة مثل الادخار الصغير والقروض التضامنية

جانب الطلب على الخدمات المالية متمثلا في نقطتين:

أولاً: التعليم

غالباً ما تنشأ المشكلة من جانب الطلب للشمول المالي من نقص التعليم. وقد اهتمت العديد من المؤسسات المالية بدعم مبادرات لتوفير مهارات إدارة الأموال التي تساعد المستهلكين في اتخاذ قراراتهم المالية مثل مبادرة TD Canada Trust لمحو الأمية المالية

ثانياً: التوعية

الاهتمام بزيادة الوعي المالي من خلال الحملات الإعلانية. وعرض الملصقات والـشعارات في محطة السكك الحديدية العامة المعروفة (بنك الاحتياطي، ٢٠١٤).

ونتيجة لهذه الاجراءات بينت بيانات البنك الدولي تطور البنية المصرفية حيث ارتفع عدد ماكينات ATM من ٧,٢٧ لكل (١٠٠٠٠٠ مواطن ١٥+) عام ٢٠١٠ الى ٢١,٠٤ لكل (١٠٠٠٠٠ مواطن ١٥+) عام٢٠١٧ بينما انخفضت عدد فروع البنوك التجارية من ٢٤,٠٥ لكل (١٠٠٠٠٠ مواطن ١٥+) عام ٢٠١٠ الى ٢١,٠٦ لكل (١٠٠٠٠٠ مواطن ١٥+) عام ٢٠١٧

شكل رقم (٧)

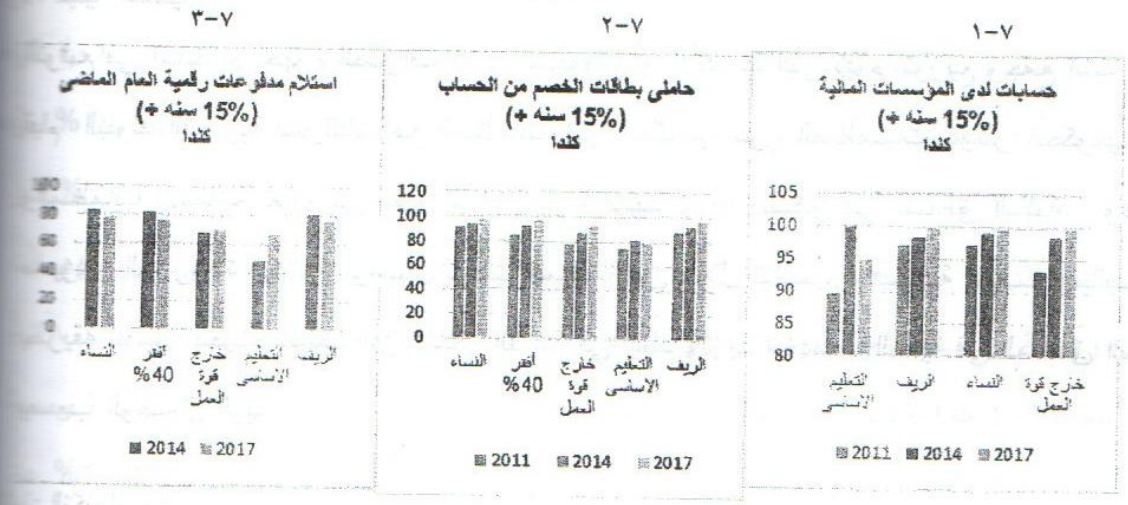

يوضح الشكل (٧-١) ارتفع نسبة الحسابات لدى المؤسسات المالية ما بين اعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٧ بنسبة وصلت الى ما يقارب من ٦% لدى فئة منخفضي التعليم و٣% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية و٣% لدى فئة النساء و٧% لدى فئة خارج قوة العمل كما يوضح الشكل (٧-٢) ارتفاع نسبة حاملي بطاقات الخصم من الحساب ما بين اعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٧ بنسبة وصلت الى ما يقارب من ٧% لدى فئة النساء و١٥% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع و١٠% لدى فئة خارج قوة العمل و٥% لدى فئة منخفضي التعليم و١٠% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية. وأيضا يوضح الشكل (٧-٣) ارتفاع نسبة أستلام مدفوعات بصورة رقمية ما بين اعوام ٢٠١٤ الى ٢٠١٧ ارتفاع كبير وصل الى ما يقرب من ٤% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع و٣% لدى فئة خارج قوة العمل و٣% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية. بينما انخفضت بنسبة اقل من ١% لدى فئة النساء ونسبة تبلغ ٦% لدى فئة منخفضي التعليم . بالإضافة الى ذلك فقد ارتفعت نسبة مستلمي المدفوعات الحكومية في حسابات مصرفية تنشئ لأول مرة من ٤,٢٤% عام ٢٠١٤ الى ٤,٩٣% من مستلمي الاعانات في حسابات مصرفية عام ٢٠١٧

شكل رقم (٨)

١-٨ ٢-٨ ٣-٨

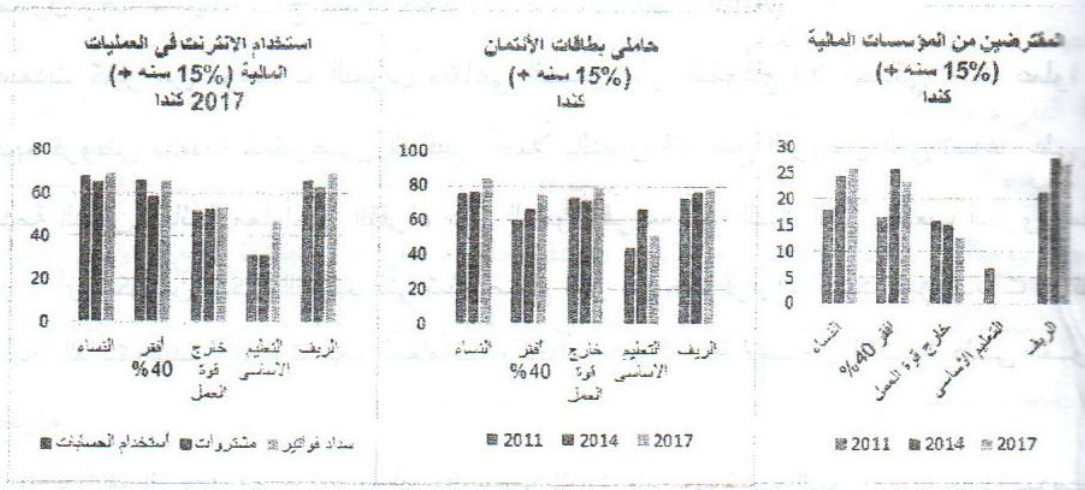

يوضح الشكل (٨-١) ارتفاع نسبة المقترضين من المؤسسات المالية ما بين اعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٧ لتبلغ ما يقرب من ٤٥% لدى فئة النساء و٤١% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع و٢٦% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية بينما انخفضت بنسبة تصل إلى ١٩% لدى فئة خارج قوة العمل. يوضح الشكل (٨-٢) ارتفع نسبة حاملي بطاقات الائتمان ما بين اعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٧ لتبلغ ما يقرب من ١١% لدى فئة النساء و٢٤% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع و٩% لدى فئة خارج قوة العمل و١٦% لدى فئة حاملي التعليم و٧% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية. وبلغت نسبة المقترضين من خارج قوة العمل من مؤسسات مالية رسمية بهدف انشاء أو توسعة مشروعات ٠,٣٨% عام ٢٠١٤ انخفضت الى ٠% عام ٢٠١٧ كما بلغت نسبة المقترضين من أفقر ٤٠% من السكان من مؤسسات مالية رسمية بهدف انشاء أو توسعة مشروعات من١,١٧% عام ٢٠١٤ الا انها ارتفعت الى ٢,٤٣% عام ٢٠١٧. ويوضح الشكل (٨-٣) نسبة استخدام الانترنت في العمليات المالية خلال عام ٢٠١٧ فكان سداد الفواتير من خلال الانترنت أعلى في كل الفئات عدا فئة أفقر ٤٠% من المجتمع يليه استخدام الحسابات من خلال الانترنت وأخيراً عمليات الشراء من خلال الانترنت.

أوضحت الدراسات التى أستعرضت اجراءات الشمول المالى بعض المأخذ فى تطبيق هذة الاجراءات يمكن أجمالها فيما يلى

- من المفترض أن تمثل مؤسسات التمويل متناهي الصغر أداة للقضاء على الفقر الا أنها كانت تقدم قروضًا عالية التكلفة ولم تؤدى في كثير من الأحيان إلى أي نمو في دخل المقترضين.
- تم توجيه معظم القروض الممنوحة من قبل مؤسسات التمويل متناهي الصغر إلى الأنشطة غير المدرة للدخل وذهب معظمها لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية التي كان الغرض منها أساسا سداد

قروض قديمة – الرعاية الطبية– التعليم – تغطية الاحتياجات اليومية – تغطية إصلاحات المنازل وهذا ما بينته نتائج مسح٢٠١١-٢٠١٣ (Ananth,2013)

- اعتمدت كثير من مؤسسات التمويل متناهي الصغر على النموذج اللا أخلاقي حيث عملوا على تقديم قروض متعددة للمقترضين المثقلين أصلاً بالديون فتم منح القروض التي تساعد على سداد خدمة الديون القائمة مما أجبر الفقراء على الدخول في مصيدة الدين التي يصعب الخروج منها.
- غياب أى شكل من أشكال التحكيم التي تمثل صمام أمان من خطأ قرارات تلك المؤسسات وارتفاع أسعار الفائدة بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات والطبيعة غير المرنة لأسعار الفائدة على القروض للفقراء
- أرتفاع تكلفة القروض على الفقراء أدى الى عدم القدرة على خدمة هذه الديون مما حدا بمؤسسات التمويل متناهي الصغر لتبنى ممارسات استردادية قسرية ممنهجة قام بها موظفوها.
- سرعة التوسع في الائتمان متناهي الصغر أدى الى خلق مستويات غير صحية من الديون.
- عدم فعالية برنامج الرعاية الحكومية وعدم القدرة على التوسع في برامج الشمول المالي نتيجة تزايد اعداد المندرجين في الاقتصاد غير الرسمي بسبب الهجرة الداخلية لفقراء المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية
- غياب منتجات الادخار الجاذبة المقدمة من المؤسسات المالية الرسمية وعدم استطاعة فقراء الريف العثور على المعلومات المالية ولا حتى فهمها نتيجة الجهل المالي، مما يسمح للكيانات غير الرسمية الأكثر بساطة في تعاملاتها بملء الفراغ وجمع الودائع من الفقراء.
- عدم قدرة المؤسسات المصرفية الرسمية على معرفة احتياجات الفقراء وتلبيها أدى الى وجود فراغ مصرفي ، نجح الممولين غير الرسميين في ملئه بسبب معرفتهم باحتياجات المجتمعات المحلية وخروجهم على نماذج الأعمال التقليدية التي يتبناها القطاع المصرفي الرسمي وخاصة فيما يتعلق بتقييم الجدارة الائتمانية.
- الاعتماد الكبير على التقنيات الحديثة والتوسع في المعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول حد من إدماج منخفضي الدخل حيث تعتمد خدماته بشكل أساسي على قدرتهم على امتلاك هواتف ذكية مثال ذلك البرازيل .
- أغلب التجارب اهتمت بما تستطيع الحكومة والبنك المركزي والجهاز المصرفي تقديمة من منتجات وخدمات مصرفية (جانب العرض للشمول المالي) ولكنها لم تهتم بالتفكير في كيفية تجهيز وتهيئة المستخدمين لهذه المنتجات والخدمات (جانب الطلب للشمول المالي) فلم تتعمق في دراسة العوامل السلوكية المؤثرة في القرارات المالية للمواطنين الا في التجربة الكندية التي أعطت مساحة معقولة من الدراسة لهذه العوامل.

٣- تجربة مصر في الشمول المالي

حيث أن مفهوم الشمول المالي يعتمد على تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين خاصة الفقراء والمهمشين ومحدودي الدخل بالإضافة الى تشجيع اقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وتحسين القدرة المالية لهؤلاء المستهدفين من خلال توفير خدمات مالية متعددة مثل الادخار والائتمان والتأمين بهدف خلق فرص عمل جديدة لرفع دخولهم ومجابهة الفقر. وبالنظر إلى تجربة مصر نجد أن تاريخ مصر يحمل عدة تجارب في هذا المجال وأن اتخذت مسميات أخرى متعددة غير الشمول المالي نذكر منها:

تجربة بنوك الادخار المحلية التي وُلدت في مطلع الستينيات من القرن الماضي على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار، وتم تنفيذها في الريف المصري خلال ثلاث سنوات ونصف (من يوليو ١٩٦٣ إلى فبراير ١٩٦٧). حيث قامت بتعبئة المدخرات الصغيرة في الريف وبخاصة قطاع الفلاحين وبقية صغار المدخرين (الطلبة والعمال وربات البيوت) ومنح الائتمان التبادلي والتشجيع على أقامه صناعات متناهية الصغر بتمويل تشاركي الا انها فشلت لأسباب غير اقتصادية تتعلق بأمور سياسية، وقد أطلق عليها تجربة ميت غمر. (النجار، ١٩٩٣)

بالإضافة الى تجارب تتميز بالانتشار الجغرافي هي **بنك التنمية والائتمان الزراعي** الذي تنتشر فروعه الرئيسية في ٢٧ محافظة، من خلال ١٠٢٤ فرعا تغطي معظم قرى مصر. وبنك ناصر الاجتماعي الذي يملك حوالي ١٠٠ فرع في الجمهورية وحوالي ٤ آلاف لجنة زكاة. والصندوق الاجتماعي للتنمية المنتشر في جميع محافظات الجمهورية بالإضافة حوالي ٤٠ بنكا لهم مئات الفروع في جميع المحافظات. إلا أن جميعها تدار بطريقة روتينية وتركز على نفس الشروط والضمانات مثل المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية، من إجراءات معقدة لا يستطيع تنفيذها الا المؤسسات الكبرى أو الفئات الغنية في المجتمع بالإضافة الى التقيد بشرط وجود ضمان أو ضامن. وبالتالي فقد تم حرمان العديد من الأشخاص الراغبين من الاستفادة من الخدمات المصرفية والمالية.

الصندوق الاجتماعي للتنمية: الذي أنشئ عام ١٩٩١ من أجل معالجة الآثار الاجتماعية السلبية لبرنامج الخصخصة وبهدف الحد من الفقر، من خلال تقديم قروض متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة إضافة إلى تحسين فرص الوصول الى التمويل المناسب وزيادة الفرص الاقتصادية للفقراء. ولكن الصندوق قام بفرض نسبة مرتفعة للفوائد تصل الى ١٤ % بالإضافة

الى ٢% تفرضها البنوك من اجل جمعية ضمان مخاطر الائتمان التي تمثل ضمانة اضافية علاوة على الضمانات الأصلية، رغم أن أموال الصندوق الاجتماعي للتنمية تتكون من منح وهبات بفوائد لا تتعد ١% أو ٢%، ولهذا السبب وبالإضافة إلى تعقيد الاجراءات والمغالاة في طلب الضمانات فقد لم يقم الصندوق الاجتماعي للتنمية في تأدية دوره المنشأ من اجله في دعم مشروعات الشباب والفقراء والمهمشين (احمد، ٢٠١١)

بنك ناصر الاجتماعي: على الرغم من أنه قد تم إنشاؤه لمساعدة الفقراء الا أن الحاجة إلى ضمان أو ضامن حرمت الفقراء والعاملين في القطاع غير الرسمي والذين ليس لديهم دخل ثابت أو ليس لديهم عقود عمل من الاستفادة من خدمات البنك. وأصبح الموظفين الحكوميين هم أكبر المستفيدين من خدمات البنك. على الرغم من أنهم يستطيعون الحصول على نفس الخدمات من البنوك الأخرى في ظل نفس الظروف. وبالتالي فقد حالت عدة عوامل سلبية دون تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها بسبب عدم تمويل مشاريع حقيقية حيث كان الاستخدام الحقيقي للقروض هو استكمال بعض الاحتياجات الأساسية مثل السكن، أو الزواج أو تعليم الاولاد. أو إعادة تدوير القرض للعملاء المتعثرين في سداد القرض في الموعد المحدد بإعادة إقراضهم للمرة الثانية لسداد التزامات القرض الأول وبالتالي تظهر الصورة نجاح المؤسسة في التوسع في الاقراض وتحول دون تعرض المقترض للسجن.

وربما كان سبب عدم فاعلية المؤسسات الثلاث هو أنها اعتمدت بشكل كبير على تطبيق قواعد البيروقراطية الحكومية. وعدم التطوير والابتكار في تقديم الخدمات على الرغم من الإمكانات الكبيرة التي أتيحت لهم.

تجربة الشمول المالي الحديثة: انطلق مشروع الشمول المالي بمصر منذ توقيع تعهد البنك الدولي بتحقيق الشمول المالي عام ٢٠١٠ الا أن الانطلاقة الحقيقية كانت مع تبنى القيادة السياسية لهذا المشروع وانضمام البنك المركزي المصري لتحالف الشمول المالي(AFI) عام ٢٠١٣ خاصة مع عقد المنتدى العالمي لسياسات الشمول المالي (GPF) بشرم الشيخ عام ٢٠١٧ وفيما يلي نرسم صورة رقمية للاقتصاد المصري قبل وبعد الاجراءات المنفذة لتفعيل الشمول المالي.

وفقا للبيانات المنشورة بتقارير البنك الدولي لعام ٢٠١٠ بلغ عدد سكان مصر ٨٤,١ مليون نسمة منها ٥٣,١ مليون نسمة تتراوح أعمارهم ما بين (١٥-٦٤) ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي ٢٦٠٢ دولار سنوياً يعيش ٣% من سكانها بأقل من ٢ دولار يومياً.

تمثلت سياسات الشمول المالي بثلاث مستويات من الإجراءات:

اجراءات اتخذتها الحكومة مثل

- إنشاء المجلس القومي للمدفوعات،
- وقف التعامل بالشيكات الحكومية لجميع أجهزة الدولة والصناديق والحسابات الخاصة،
- التحول إلى نظام المدفوعات الإلكترونية والعمل بنظام الخزانة الموحد(TSA) ،
- تطبيق نظام ميكنة إدارة المالية الحكومي(GFMIS) ،
- ربط نظام المدفوعات الإلكترونية بنظام ميكنة إدارة المالية الحكومية،
- التحصيل الإلكتروني للضرائب والجمارك،
- صرف الرواتب والمعاشات والاستثمارات وجميع بنود المصروفات في الموازنة إلكترونياً
- إغلاق ما يقرب من ٦١ ألف حساب لكل جهات الدولة لإجبار المواطنين على التعامل الكترونيا مع نظام الخزانة الموحد
- تهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية مناسبة لتلبية متطلبات الشمول المالي.

اجراءات أتخذها البنك المركزي

أصدر البنك المركزي العديد من التعليمات التي تستهدف تعزيز الشمول المالي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، كان من أهمها:

- خفض قيمة رأس المال المطلوب لدى إنشاء فروع صغيرة جديدة للبنوك العاملة وتيسير اجراءات فتح هذه الفروع للتوسع في تقديم الخدمات المصرفية وخدمة قاعدة أكبر من العملاء
- التوجيه بتنوع اماكن انتشار الفروع لتغطى جميع شرائح المجتمع في المناطق التي سيتم فتح تلك الفروع فيها
- وضع إطار عمل للبنوك للتحكم في تقديم الخدمات المصرفية عَبر الإنترنت وضبطه من خلال:

١. إصدار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت
٢. وضع الضوابط الرقابية الخاصة بتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت للتأكد من أمن المعلومات
٣. اتخاذ السبل المناسبة للحد من المخاطر المصاحبة للتعاملات المصرفية عبر الإنترنت
٤. تقديم خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول بما يضمن توسيع نطاق مقدمي الخدمة للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين.
٥. تقديم خدمات مالية جديدة عن طريق الهاتف المحمول، مثل صرف الرواتب، وتحصيل الفواتير، وأيضاً المدفوعات الحكومية.
٦. تفعيل جهات الحماية المالية للمستهلك لزيادة ثقة المواطنين في القطاع المصرفي والمالي

- إصدار مبادرات لإتاحة التمويل للفئات المستهدفة في الشمول المالي وأهمها:

١. مبادرة "حساب لكل مواطن" حيث دعا البنك المركزي البنوك إلى تسهيل فتح حسابات بالبنوك للمواطنين دون حد أدنى لفتح الحساب، مشددا على ضرورة الوجود في الأقاليم والمناطق النائية والمدارس والنوادي والجمعيات الأهلية لتوعية المواطنين بالمشاركة في المبادرة.

٢. مبادرة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل بأسعار عائد مخفضة.

٣. مبادرة تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للحصول على التمويل اللازم من خلال مطالبة البنوك أن يكون نسبة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر نسبة ٢٠% من محفظة الائتمان للبنك خلال ٤ سنوات.

٤. وبأسعار فائدة مخفضة وتغطية الفرق بين معدل الفائدة السائد ومعدل الفائدة المخفض بما يضمن عدم خسارة البنك.

- الاهتمام بالتثقيف والتوعية المالية:

١. طرح استراتيجية التثقيف المالي بالتعاون بين المعهد المصرفي ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي.

٢. تبنى فعاليات الاسبوع العربي للشمول المالي المحدد بيوم ٢٧ ابريل/نيسان من كل عام

٣. حث البنوك للتواجد خارج فروعها وخاصة في المدارس والجامعات والمناطق والأقاليم النائية والمهمشة وفتح الحسابات الجديدة بدون مصاريف وبدون حد أدنى.

اجراءات اتخذتها وحدات الجهاز المصرفي:

- توسيع شبكة الفروع
- فتح حسابات وإصدار بطاقات خاصة بتحويل المرتبات لشركات قطاع الاعمال العام والخاص
- تقديم خدمة السداد الإلكتروني للضرائب والجمارك
- تقديم خدمة استخدام المحفظة الاليكترونية مثل محفظة بنك مصر BM WALLET،
- نشر آلات الصراف الآلي ATM
- تقديم خدمات السحب والإيداع، واستبدال العملات، وسداد الفواتير، والتبرعات بواسطة آلات الصراف الآلي ATM
- استحداث خدمة التحويل النقدي بين حسابات العملاء في نفس البنك بواسطة آلات الصراف الآلي ATM
- استحداث خدمة التحويلات النقدية باستخدام أو بدون استخدام البطاقات
- توفير خدمة السحب والإيداع لمحافظ الهاتف المحمول

نتيجة لهذه الاجراءات بينت بيانات البنك الدولي تطور البنية المصرفية حيث ارتفع عدد فروع البنوك التجارية من ٣٧٨٤ فرع عام ٢٠١٠ الى ٤٠٠٩ فرع عام ٢٠١٧ ورغم زيادة عدد الفروع الا أن نسبة الفروع لكل (١٠٠٠٠٠ مواطن ١٥+) انخفضت من ٤,٥٠ لكل (١٠٠٠٠٠ مواطن ١٥+) عام ٢٠١٠ الى ٤,١٢ لكل (١٠٠٠٠٠ مواطن ١٥+) عام ٢٠١٧. بينما أرتفعت عدد ماكينات ATM ٨,٤٤ لكل (١٠٠٠٠٠ مواطن ١٥+) عام ٢٠١٠ الى ١٢,١ لكل (١٠٠٠٠٠ مواطن ١٥+) عام ٢٠١٧.

شكل رقم (٨)

١-٨

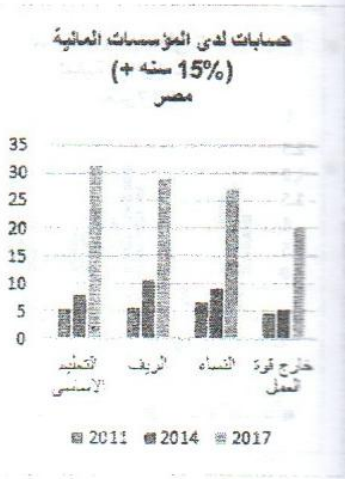

٢-٨

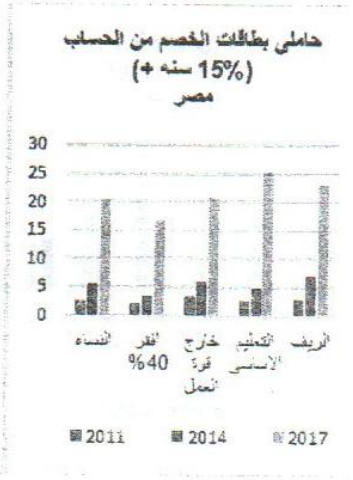

٣-٨

يوضح الشكل (٨-١) ارتفاع نسبة الحسابات لدى المؤسسات المالية ما بين اعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٧ بنسبة تصل الى ما يقرب من ٤٨٢% لدى فئة منخفضي التعليم ٤١٧% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية ٣١٤% لدى فئة النساء و ٣٣٥% لدى فئة خارج قوة العمل، كما يوضح الشكل (٨-٢) ارتفاع نسبة حاملي بطاقات الخصم من الحساب ما بين اعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٧ الى ما يقرب من ٧٠١% لدى فئة النساء و٦٦٤% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع و٥١١% لدى فئة خارج قوة العمل و٨٦٠% لدى فئة منخفضي التعليم و٧٢٨% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية. وأيضا يوضح الشكل (٨-٣) أرتفاع نسبة أستلام مدفوعات بصورة رقمية لتبلغ ١٥,٩٣% لدى فئة النساء عام ٢٠١٧ بعد أن كانت ١,٣٩ عام ٢٠١٤ كما بلغت ١٣,١٦% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع عام ٢٠١٧ بعد أن كانت ٠,٧٢% عام ٢٠١٤ وبلغت ١٧% لدى فئة خارج قوة العمل عام ٢٠١٧ بعد أن كانت ١,٥٥% عام ٢٠١٤ وتجاوزت ٢٠% لدى فئة منخفضي التعليم عام ٢٠١٧ بعد أن كانت ١,٤% عام ٢٠١٤ وبلغت ١٩,٣٨% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية عام ٢٠١٧ بعد أن كانت ٢,٨٥ عام ٢٠١٤. بالإضافة الى ذلك فقد ارتفعت نسبة حاملي بطاقات الائتمان ما بين اعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٧ بنسبة تصل الى ما يقرب

من ١٩٧% لدى فئة النساءَ و ٢٨٦% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية بينما انخفضت بنسبة ٢٣,٤٦% لدى فئة خارج قوة العمل كما بلغت ٠,٧% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع عام ٢٠١٧ و١,٢% لدى فئة منخفضي التعليم. بينما بلغت نسبة مسحوبات باستخدام ماكينة الصرف الآلي من ٥١,٢٨% عام ٢٠١٤. كما بلغت نسبة مستلمي المدفوعات الحكومية في حسابات مصرفية تنشأ لأول مرة ٦٩,٦١% من مستلمي الاعانات في حسابات مصرفية عام ٢٠١٧.

شكل رقم (٩)

٩-١ ٩-٢ ٩-٣

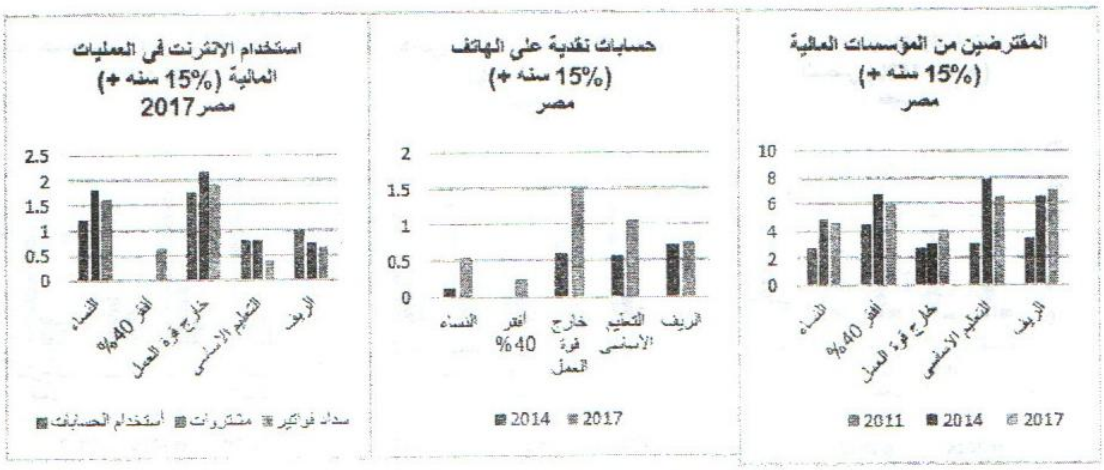

يوضح الشكل (٩-١) ارتفعت نسبة المقترضين من المؤسسات المالية ما بين اعوام ٢٠١١ الى ٢٠١٧ بنسبة تصل الى ما يقرب من ٦٦% لدى فئة النساء و٣٦,٥٦% لدى فئة أفقر ٤٠% من المجتمع و ٤٦,٥٨% لدى فئة خارج قوة العمل و١١٣% لدى فئة منخفضي التعليم و١٠٠% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية. الا أن نسبة المقترضين من خارج قوة العمل من مؤسسات مالية رسمية بهدف انشاء أو توسعة مشروعات البالغة ٠,٤٧% عام ٢٠١٤ ارتفعت الى ١,٥٦ % عام ٢٠١٧ كما بلغت نسبة المقترضين من أفقر ٤٠% من السكان من مؤسسات مالية رسمية بهدف انشاء أو توسعة مشروعات من ١,٩٧% عام ٢٠١٤ وقد ارتفعت الى ٢,٥% عام ٢٠١٧. ويوضح الشكل (٩-٢) ارتفعت نسبة استخدام حسابات نقدية على الهاتف ما بين اعوام ٢٠١٤ الى ٢٠١٧ بنسبة تصل الى ما يقرب من ٣٠٩% لدى فئة النساء و ١٤٧% لدى فئة خارج قوة العمل و٨٥% لدى فئة منخفضي التعليم و٣,١١% لدى فئة سكان الريف والمناطق النائية فيما بلغت نسة استخدام حسابات نقدية على الهاتف لدى فئة أفقر٤٠% من المجتمع ٠,٢٣% عام ٢٠١٧. وايضا يوضح الشكل (٩-٣) نسبة استخدام الانترنت في العمليات المالية خلال عام ٢٠١٧ فكانت عمليات الشراء من خلال الانترنت أعلى في كل الفئات ما عدا فئة سكان الريف

والمناطق النائية يليه سداد الفواتير من خلال الانترنت واخيرا استخدام الحسابات من خلال الانترنت.

ورغم هذا النجاح الا انه تم رصد بعض من المعوقات مثل

- عدم جدية نقاط البيع في التعامل غير النقدي بسبب فرض البنوك رسوما عالية وتأخر تسوية المدفوعات،
- ضعف شبكة الانترنت يقلل فاعلية ماكينات الصرف الآلي ويفقدها ثقة المتعاملين
- ارتفاع تكلفة الانضمام لشبكة الانترنت Mobile Data خاصة في الاماكن النائية يزيد من تكلفة العمليات المصرفية.
- البنوك التجارية والاستثمارية الخاصة لا تهتم بتوزيع ماكينات ATM في المناطق الفقيرة والمهمشة حيث تفوق تكلفتها العائد المتوقع منها.
- رغم أن الاهتمام بانتشار الفروع وماكينات ATM أمر جيد ويدعم الشمول المالي، الا انه يجب أن نضع في الاعتبار أن الزيادة في عدد فروع البنوك قد لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين في الشمول المالي، خاصة إذا كانت تلك الفروع الجديدة موجودة حيث توجد بنوك أخرى في موقع جغرافي صغير وهذا أمر شائع بالنسبة للبنوك ويؤدى الى العديد من الممارسات غير المشروعة لاقتناص العملاء. ولكن إذا كانت فروع البنوك موجودة حيث لا توجد بنوك قائمة، فإن الشمول المالي سيزداد مع فتح حسابات جديدة لأولئك الذين لم يتم التعامل معهم من قبل. بالإضافة الى الاهتمام بالعوامل المؤثرة في جانب الطلب بزيادة التعليم والتثقيف المالي ليس فقط من حيث أنواع المنتجات المصرفية والخدمات الاليكترونية ولكن من حيث كيفية استخدام كل منتج.
- رغم تشجيع البنك المركزي البنوك على فتح الحسابات الجديدة بدون حد أدنى الا أن الإعفاء من الرسوم يكون للعام الاول فقط وتطبق الرسوم من الاعوام التالية وهو ما قد يجعلها عالية التكلفة للطبقات الفقيرة.
- صعوبة امتلاك الفقراء والمهمشين للهواتف المحمولة قلل من فاعلية استخدام التقنيات الذكية الحديثة في الشمول المالي
- طول مدة تنفيذ الاجراءات المصرفية في الفروع نتيجة البيروقراطية وزيادة أسعار الخدمات المصرفية يقلل رغبة المواطنين في التعامل المصرفي
- عدم تحمس البنوك للدخول في مشروعات الشمول المالي نتيجة اهتمام البنوك بالربحية قصيرة الأجل مضمونه السداد مما جعلها تركز على سوق الأوراق المالية خاصة أذون الخزانة والسندات.
- البنوك التجارية والاستثمارية الخاصة مثلها مثل معظم المؤسسات المالية الهادفة للربح لا ترغب في إنفاق الوقت والموارد فيما لا يدر عليها عائد مناسب، ولذلك فهي لا تحبذ أن تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة ذات اسعار الفائدة المخفضة إلا من خلال المبادرات الحكومية التي تضمن لها عدم الخسارة مثل مبادرة البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة

٤- الاطار التطبيقى

لما كان الهدف من هذه الدراسة هو تقدير العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي والحد من الفقر في مصر. فقد استند الإطار التطبيقي الى نموذج

(Mankiw, Romer & Weil, 1992) باستخدام دالة الإنتاج Cobb-Douglas بعد أضافة رأس المال والعمالة ورأس المال البشري كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي مع العديد من الضوابط، كامتداد لنموذج (Solow, 1956) ، ثم تم تطويره lenka & Sharma 2017 ليتم التحقق من تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي تجريبيا من خلال تقديمه كمتغير في دالة الإنتاج مع عناصر تحكم أخرى.

وينقسم الإطار التطبيقي الى محورين المحور الاول من خلال نموذج يوضح أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي. اما المحور الثاني فمن خلال نموذج يوضح أثر الشمول المالي على خفض حدة الفقر

المحور الاول الشمول المالي والنمو الاقتصادي ويمكن عرض النموذج التطبيقي على النحو التالي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 FI_t + \beta_2 X_t^* + \mu_t \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث

Y_t نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي كممثل للنمو الاقتصادي، FI_t درجة الشمول المالي

X_t^*، كممثل لمتغيرات التحكم المستمدة من الدراسات السابقة مثل الانفاق الحكومي (X2)، (X1)، الانفتاح التجاري (X3)، أجمالى الادخار المحلى (X4)،التضخم (X5)، رأس المال البشري (المشار إليه بالالتحاق بالمدارس الثانوية لأن الهدف من النموذج قياس الاثر على النمو الاقتصادي) (X6) (جدول رقم ١)

المحور الثاني الشمول المالي وخفض حدة الفقر ويمكن عرض النموذج التطبيقي على النحو التالي:

$$Y_t = \beta 0 + \beta 1 FI_t + \beta 2 X_t^* + \mu_t \ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث

Y_t مدخل الفقر كممثل للفقر، FI_t درجة الشمول المالي (X1)، X_t^* كممثل لمتغيرات التحكم المستمدة

من الدراسات السابقة مثل تعداد السكان (X2)،معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (X3)، التعليم (المشار إليه بالالتحاق بالمدارس الابتدائية لأن الهدف من النموذج قياس الاثر على الفقراء حتى الاقل تعليماً)(X4) ، نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (X5)، دخل أعلى ١٠% من المجتمع (X6)، دخل أقل ٢٠% من المجتمع (X7) (جدول رقم ١)

في العديد من الدراسات السابقة تم استخدام متغيرات فردية تقدم معلومات جزئية فقط حول الشمول المالي وكان المؤشر الأكثر استخداما هو عدد الحسابات المصرفية أو عدد فروع البنوك أو عدد أجهزة الصراف الآلي أو مقدار الائتمان المصرفي ومبلغ الإيداع المصرفي. الا أن استخدام مؤشرات فردية كانت تفشل في توضيح حقيقية وضع الشمول المالي بشكل ملائم وتؤدي إلى فهم مضلل لمدى الشمول المالي في اقتصاد وهو ما دفع Sarma لوضع نموذج رياضي قادراً على دمج المعلومات حول عدة جوانب للشمول المالي في مؤشر من رقم واحد. وقد أعتمد مؤشر Sarma 2008 على ثلاثة أبعاد أساسية لنظام الشمول المالي: البعد الاول التغلغل المصرفي: يجب أن يكون لدى النظام المصرفي أكبر عدد ممكن من المستخدمين، أي عدد الأشخاص الذين لديهم حساب مصرفي وفي ظل غياب البيانات الخاصة بالسكان المتعاملين مع البنوك، ولذالك أستخدم المؤشر عدد المودعون والمقترضون من فروع البنوك التجارية (لكل ١٠٠٠ مواطن ١٥+) كمؤشر لهذا البعد. البعد الثاني توافر الخدمات المصرفية: يجب أن تكون خدمات النظام المصرفي متاحة بسهولة لمستخدميها. يمكن الاشارة إلى توافر الخدمات من خلال عدد فروع البنوك (لكل ١٠٠٠٠٠ مواطن ١٥+) وعدد أجهزة الصراف الآلي ATM (لكل ١٠٠٠٠٠ مواطن ١٥+). كمؤشر لهذا البعد. اما البعد الثالث الاستعمال المصرفي: يقيس مدى تعامل الافراد الذين يملكون حسابات مصرفية في حياتهم اليومية وتعاملاتهم المالية فإن مجرد وجود حساب مصرفي لا يكفي لنظام الشمول المالي حيث لوحظ أن عددا من الأشخاص الذين لديهم حسابات مصرفية لا يستخدمون إلا القليل جدا من الخدمات المعروضة ولكى

يكون الشمول المالي فعال لابد من استخدام الخدمات المصرفية بشكل ملائم. ولذلك تم استخدام خدمتين أساسيتين للنظام المصرفي هما الإيداع والائتمان. ولذالك أستخدم المؤشر حجم الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لقياس هذا البعد. وتم تطوير هذا المؤشر من خلال Park and Mecado (2015) بتضمين جميع العناصر بغض النظر عن البعد مما يجعله أكثر دقة. وتم استخدامه بواسطة Agyemang-Badu, A. A., & Agyei, K. (2018)

ولنتمكن من حساب مؤشر الشمول المالي اتبعنا نفس الخطوات

$$d_t=(A_t-m)/(M_t-m)$$

حيث: A_t هي القيمة الفعلية للعنصر في الزمن t، m هي أقل قيمة للعنصر، M هي اعلى قيمة للعنصر وذلك باستخدام خمس عناصر كمدخلات وهي :

(١) فروع البنوك التجارية (لكل ١٠٠٠٠٠ فرد)، (٢) المقترضون من فروع البنوك التجارية (لكل ١٠٠٠ مواطن ١٥+)، (٣) المودعون لدى فروع البنوك التجارية (لكل ١٠٠٠ مواطن ١٥+)، (٤) آلات الصرف الآلي (ATMs) (لكل ١٠٠٠٠٠ مواطن ١٥+)، (٥) الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (% من إجمالي الناتج المحلي)

وبعد ذلك يقاس مؤشر الشمول المالي بالمعادلة

$$IF = 1 - \frac{\sqrt{(1-d_1)^2 + (1-d_2)^2 + (1-d_3)^2 + (1-d_4)^2 + (1-d_5)^2}}{\sqrt{n}}$$

ويتراوح المؤشر ما بين ٠ و١ وبالتالي كلما ارتفع المؤشر كلما ازداد درجة استيعاب القطاع المالي لفئات المجتمع المختلفة

البيانات

تعتمد الدراسة على بيانات سلسلة زمنية للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٧. مستخدمين قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية WDI،

منهجية التحليل

بالنسبة للمحور الاول المتعلق بعلاقة الشمول المالي والنمو الاقتصادي نجد أنه نظريا، والعديد من الدراسات السابقة تفترض أن زيادة مؤشر الشمول المالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي وزيادة الانفتاح التجاري يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي لأنه يجلب

المنافسة للشركات المحلية التي تجعلها فعالة، وتوفر لهم فرصة لاستكشاف الأسواق الأجنبية وتوسيع سلة السلع المتاحة للاستهلاك. وارتفاع رأس المال البشري الذي يجسد مستوى مهارة اليد العاملة في الاقتصاد يؤثر بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي. وزيادة الانفاق العام يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي حيث يزيد من حفز النشاط الاقتصادي الخاص وإجمالي المدخرات المحلية يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي حيث يزيد من الاستثمار المحلى . بينما يؤثر التضخم بشكل سلبى على النمو الاقتصادي وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة

أما بالنسبة المحور الثاني المتعلق بعلاقة الشمول المالي وخفض حدة الفقر نجد أنه نظريا والعديد من الدراسات السابقة تفترض أن زيادة مؤشر الشمول المالي وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات التعليم ممثلة بنسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائى وارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وارتفاع حصة الدخل التي تحتفظ بها أدنى ٢٠ ٪ في المجتمع تؤثر بشكل إيجابي على معدل الفقر(يخفض معدل الفقر)، بينما نجد أن زيادة عدد السكان وارتفاع حصة الدخل التي تحتفظ بها أعلى ١٠ ٪ من المجتمع تؤثر بشكل سالبى على معدل الفقر(يزيد معدل الفقر) وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة

قبل البدء في عملية تقدير النموذج يجب أجراء اختبار السكون stationarity Test حتى نحدد ما إذا كانت المتغيرات في المعادلة تتمتع بالسكون من الرتبة I(0)أو I(1)، وذلك باستخدام اختبار جذر الوحدة Unit root test من خلال اختباريْ Augmented Dickey-Fuller (ADF) and Phillips-Perron test (PP) واختبار وجود علاقة طويلة الأجَل بين المتغيرات المستقلة من خلال تقدير نموذجARDL حيث نستخدم اختبار Bound Test لنختبر الفرض العدميّ بعدم وجود علاقة طويلة الأجَل بين متغيرات النموذج $H_0: x_0=x_1=x_2$.... Etc.=0 من خلال مقارنة قيمةF المحسوبة مع مجموعتين من القيَم الحرجة، وهو ما يعطينا ثلاثة احتمالات: **الأول:** أن تقع قيمةF المحسوبة أقل أدنى قيمة جدولية وفي هذه الحالة لا يمكن رفض الفرض العدمي، بما يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجَل بين متغيرات النموذج. **الثاني:** أن تقع قيمة F المحسوبة أعلى من أعلى قيمة جدولية وفي هذه الحالة يُرفض الفرض العدمي، بما يعني وجود علاقة طويلة الأجَل بين متغيرات النموذج. **الثالث:** أن تقع قيمةF المحسوبة بين الحدين: الأدنى والأعلى وفي هذه الحالة فإن النتيجة تكون غير حاسمة inconclusive.

٤-١أختبار أثر الشمول المالى على النمو الاقتصادي

جدول رقم (٢) يوضح الاحصائيات الوصفية لمتغيرات نموذج النمو الاقتصادي حيث نجد أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 7.766 بانحراف معياري 0.1261 ومتوسط الشمول المالي 0.649 بانحراف معياري 0.095 و متوسط إجمالي النفقات القومي 27.652بانحراف معياري 0.781 ومتوسط الانفتاح التجاري 17.392 بانحراف معياري 0.338 و متوسط أجمالي الادخار المحلي 11.749 بانحراف معياري 4.498 و متوسط التضخم 8.805 بانحراف معياري 4.218 ومتوسط معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية 78.818 بانحراف معياري 5.077

بأجراء اختبار السكون (ADF) & (PP) لمتغيرات المعادلة رقم (١) وجدنا أن المتغيرات Y و X_1 تتمتع بالسكون عند الرتبة I(0) اما المتغيرات X_2 وX_3و X_4 وX_5 وX_6 فتتمتع بالسكون عند الرتبة I(1) (جدول رقم ٣) وبما أن المتغير التابع Y ساكن عند مستوى Level لا نتمكن من أجراء الانحدار بأسلوب ARDL وقمنا بعمل الانحدار البسيط مع الاخذ في الاعتبار رتب سكون المتغيرات المستقلة لتكون معادلة الانحدار كالأتى

$$Yt = \alpha\,\beta_0 + \beta_1 FIt + \beta_2 X_1 + \beta_2 \Delta X_2 + \beta_2 \Delta X_3 + \beta_2 \Delta X_4 + \beta_2 \Delta X_5 + \beta_2 \Delta X_6 + \mu t$$

وبتحليل مصفوفة الارتباط Correlation أوضحت النتائج عدم وجود ارتباط خطى متعدد Multicollinearity قوى بين المتغيرات المستقلة للنموذج بما يسمح بأجراء عملية الانحدار(جدول رقم ٤)

وبأجراء عملية الانحدار أوضحت النتائج ان المتغيرات X1 وX2 وX3 تؤثر معنويا على النمو الاقتصادي وبحسب بيانات البحث وهو ما يعنى أن زيادة الشمول المالي وزيادة نمو الانفاق الحكومي يؤديا الى زيادة النمو الاقتصادي حيث إن زيادة بنسبة ١٪ في الشمول المالي (X1) ستؤدي إلى زيادة بنسبة 0.96٪ في النمو الاقتصادي كما أن زيادة بنسبة ١٪ في أجمالي الانفاق القومي (X2) ستؤدي إلى زيادة بنسبة ٠,٨٩٪ في النمو الاقتصادي وهو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية. في حين يرتبط الانفتاح التجاري (X3) والنمو الاقتصادي سلبًا. أي أن زيادة بنسبة ١٪ في الانفتاح الاقتصادي (X3) ستؤدي إلى انخفاض بنسبة ٠,١٩٪ في النمو الاقتصادي.

وهو مالا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ولكن يشير الى أن الانفتاح التجاري يميل الى جهة الواردات الاستهلاكية. كما توضح المتغيرات {إجمالي المدخرات المحلية (X4) والتضخم، أسعار المستهلك (X5) ورأس المال البشري الممثل بالالتحاق بالمدارس الثانوية (X6)} أنه ليس لهم دلاله احصائية أو تأثير معنوي على النمو الاقتصادي بحسب بيانات البحث. (جدول رقم ٥)

والتأكد من صحة نتائج الانحدار قمنا بأجراء اختبار الطبيعي Normality Test والارتباط التسلسلي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test والتجانس Heteroskedasticity Test للبواقي جدول ٦، ٧،٨ أثبتت النتائج أن النموذج خالي من مشاكل الارتباط والتجانس وأن توزيع البواقي طبيعي مما يؤكد على صحة نتائج الانحدار.

٤-٢ أختبار أثر الشمول المالى على الفقر

جدول رقم (٩) يوضح الإحصاء الوصفي لمتغيرات نموذج الفقر حيث نجد أن متوسط نسبة عدد الفقراء في خطوط الفقر الوطني 22.283 بانحراف معياري 4.278 ومتوسط الشمول المالي 0.648 بانحراف معياري 0.095 ومتوسط تعداد السكان18.224 بانحراف معياري0.104 ومتوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي 2.204 بانحراف معياري 1.755 ومتوسط الالتحاق بالمدارس الابتدائية 99.413 بانحراف معياري4.321 ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 7.758 بانحراف معياري 0.116 ومتوسط حصة الدخل التي يحتفظ بها أعلى ١٠ ٪ من المجتمع 27.377 بانحراف معياري 0.764 ومتوسط حصة الدخل المحتفظ بها أقل ٢٠٪ من المجتمع9.111 بانحراف معياري 0.202

بأجراء اختبار السكون (ADF) & (PP) لمتغيرات المعادلة رقم (٢) وجدنا عدم سكون المتغير التابع Y في المستوى Level ولكنه يتمتع بالسكون عند مستوى الفرق الاول First Deference من الرتبة I(1) وأيضاً عدم سكون المتغيرات المستقلة X_2 وX_4 وX_5 وX_6 وX_7 في المستوى Level ولكنهما يتمتعا بالسكون عند مستوى الفرق الاول First Deference بالرتبة I(1)، أما المتغيراتX_1 وX_3 فأنهما يتمتعان بالسكون عند الرتبة I(0) مما يدعونا الى استخدام الانحدار بأسلوب ARDL (جدول رقم ١٠)

وتحليل مصفوفة الارتباط Correlation أوضحت النتائج وجود ارتباط خطى متعدد Multicollinearity قوى بين المتغيرات المستقلة X_2 وX_4 وX_5 والمتغير المستقلX_1 (جدول رقم ١١)

وهذا يدل على تأثر الشمول المالي بعدد السكان ودرجة التعليم ونصيب الفرد من الدخل القومي ونتيجة لهذا الارتباط القوى تم حذف هذه المتغيرات المستقلة من النموذج لتلا في مشاكل Multicollinearity وبالتالي فأن نموذج الانحدار باستخدام أسلوب ARDL سيكون كالآتي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \Sigma\alpha_{1i}\,\Delta Y_{t-i} + \Sigma\alpha_{2i}\,\Delta FI_{t-i} + \Sigma\alpha_{3i}\,X_{3+}\,\Sigma\alpha_{3i}\,x_6 + \Sigma\alpha_{3i}\,x_7 + u_t$$

ولنتمكن من اختبار العلاقة طويلة الاجل بين الشمول المالي والفقر بأجراء اختبار Bound Test نجد أن F المحسوبة تقع بين الحدين: الأدنى والأعلى مما يدل على عدم التأكيد على وجود علاقة طولية المدى بين المتغيرات وبالتالي يمكن الاعتداد بنتائج ARDL في المدى القصير (جدول رقم ١٢)

وبأجراء عملية الانحدار بأسلوب ADRLوبحسب بيانات البحث أوضحت النتائج ان المتغيرات X1 وX3 وX6و X7 تؤثر معنويا على نسبة الفقراء في المجتمع. رغم انه من المفترض أن يؤدى زيادة مؤشر الشمول المالي (X1) إلى انخفاض في نسبة الفقراء في المجتمع وبالرغم ما أوضحته البيانات الاحصائية لتجربة الشمول المالي في مصر من ارتفاع في معدلات من يملكون حساب في مؤسسات مالية رسمية ومن يستخدمون الخدمات المصرفية الاليكترونية وكروت ATM والمدفوعات من خلال الهاتف المحمول وسداد الفواتير باستخدام وسائل الانترنت الا أن نتيجة تقدير الانحدار الخطي المتعددة ARDL بينت أن قيمة معامل مؤشر للشمول المالي (X1) تعني أن زيادة بنسبة ١٪ في الشمول المالي (X1) ستؤدي إلى زيادة بنسبة 0.51٪ في نسبة الفقراء في المجتمع ومع دلاله احصائية وهو ما يوضح ان الاجراءات المتبعة في الشمول المالي لم تستهدف الفئات الفقيرة والمهمشة بطريقة سليمة تساهم في زيادة الدخل وكسر حلقة الفقر. وأن زيادة بنسبة ١٪ في نمو لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (X3) ستؤدي إلى انخفاض بنسبة ٠,٣٦٪ في نسبة الفقراء في المجتمع. كما أن زيادة بنسبة ١٪ في مشاركة الدخل لأعلى ١٠% من المجتمع (X6) ستؤدي إلى يزيد بنسبة ٦٪ في نسبة الفقراء في المجتمع. وأن زيادة بنسبة ١٪ في مشاركة الدخل لأقل ٢٠% من المجتمع (7) ستؤدي إلى انخفاض بنسبة ٢٧٪ في نسبة الفقراء في المجتمع. (جدول رقم ١٣)

وللتأكد من صحة نتائج الانحدار قمنا بأجراء اختبار الطبيعية Normality Test والارتباط التسلسلي Serial Correlation Test والتجانس Heteroskedasticity Test للبواقي جدول ١٤، ١٥،١٦

أثبتت النتائج أن النموذج خالي من مشاكل الارتباط والتجانس وأن توزيع البواقي طبيعي مما يؤكد على توفر افتراضات نموذج الانحدار.

٥- الخلاصة والنتائج

حللت هذه الورقة آثار الشمول المالي على النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر حيث تبنت تعريف الشمول المالي بأنه كيفية تقديم الخدمات المالية الرسمية في الوقت المناسب بطريقة ملائمة وبتكلفة مستدامة إلى عامة الناس خاصة الفقراء والمهمشين ماليا بما يجعلهم منخرطين في الاقتصاد الرسمي بأسعار معقولة تؤدى الى تعزيز النمو الاقتصادي وتحد من معدل الفقر. واستعرضت الأدبيات الاقتصادية وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستبعاد المالي والاجتماعي والفقر حيث أن كلا منهما يؤدى الى الوصول الى الاخر. *تركز فروع البنوك وماكينات ATM في* المناطق الغنية وتجاهلها للاماكن الفقيرة والمهمشة يقلل من فاعلية الشمول المالي. في نفس الوقت بينت ضرورة الاهتمام بالتعليم والتثقيف المالي حتى يزيد الطلب على استخدام المنتجات المالية وبالتالي يزيد من دمج الفئات المهمشة في النظام المالي الرسمي. حيث أن التوجيه الخاطئ لسياسات الشمول المالي يؤدى الى فشلة في دعم النمو الاقتصادي وضعف فاعليته في التخفيف من حدة الفقر. ثم تم تناول تجارب عدد من الدول المختلفة التي تمثل الاقتصادات الفقيرة والنامية والناشئة والمتقدمة لبيان استراتيجيات الشمول المالي المتبعة رغم تنوع الوضع الاقتصادي وبيئة التنفيذ لكل دولة كذلك تم استعراض تجربة مصر للشمول المالي من خلال ثلاث مستويات تمثلت باجراءات اتخذتها الحكومة من إنشاء للمجلس القومى للمدفوعات والتحول إلى نظام المدفوعات الإلكترونية وتهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية مناسبة. واجراءات أتخذها البنك المركزي من تيسير متطلبات فتح الفروع وتنوع أشكال انتشارها وإصدار القواعد المنظمة والرقابية لتقديم الخدمات المصرفية الاليكترونية. واجراءات اتخذتها وحدات الجهاز المصرفي من توسيع شبكة الفروع وتقديم خدمة السداد الإلكتروني من خلال شبكة ATM والهاتف المحمول.

إلا ان هناك بعض الملاحظات التي ظهرت في العديد من التجارب أهمها أن كثير من مؤسسات التمويل متناهي الصغر قدمت قروضًا عالية التكلفة ذهب معظمها لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية وسداد قروض قديمة لم تقم بواجبها في القضاء على الفقر. كما أن سرعة التوسع في الائتمان متناهي الصغر واستخدام النموذج اللاأخلاقي وممارسات استردادية قسرية ممنهجة قام بها موظفو مؤسسات التمويل الصغير في تحصيل الديون مما أجبر الفقراء على الدخول في مصيدة الدين التي يصعب الخروج منها خاصة عند التعرض لصدمة أقتصادية أو مالية سلبية. كما أن عدم قدرة المؤسسات المصرفية الرسمية على معرفة احتياجات الفقراء وتلبيها وتمسكهم بالنماذج الجامدة التي يتبنها القطاع المصرفي الرسمي واهتمامهم بالربحية قصيرة الأجل وعدم تحمسهم للدخول في مشروعات الشمول المالي أدى الى انتشار الكيانات غير الرسمية ونجاحها في أجتذاب الفئات الفقيرة والمتعاملين في الاقتصاد غير رسمي. كذلك فإن الاعتماد الكبيرعلى التقنيات الحديثة والتحول من المدفوعات النقدية

الي الرقمية والتوسع في المعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول حد من فاعلية الشمول المالي نتيجة عدم قدرة الفقراء على امتلاك هواتف ذكية بالإضافة الى أن أهمال التثقيف المالي وعدم التفكير في كيفية تهيئة مستخدمي المنتجات والخدمات المالية وعدم التعمق في دراسة العوامل السلوكية المؤثرة في القررات المالية أدى الى عدم فاعلية الشمول المالي.

وبتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي والحد من الفقر في مصرمن خلال استخدام نموذج أنحدارLS ليقيس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي ونموذج أنحدار ARDL ليقيس اثر الشمول المالي على خفض حدة الفقر من خلال بيانات سلسلة زمنية للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٧ مستخدمين قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية WDI. وبإجراء عملية الانحدار OLS أظهرت النتائج أن زيادة الشمول المالي وزيادة نمو الانفاق الحكومي يؤديا الى زيادة النمو الاقتصادي وهو ما يعنى قبول الفرض العدمى. بينما نجد أن زيادة نمو الانفتاح التجاري تؤدى الى خفض معدل النمو الاقتصادي وهو ما يشير أن الانفتاح التجاري يميل الى جهة الواردات الاستهلاكية . وبأجراء عملية الانحدار بأسلوب ARDL أظهرت النتائج أن زيادة الشمول المالي ستؤدى الى زيادة معدل الفقر وهو ما يعنى رفض الفرض العدمى، وزيادة تركز الدخل في أقل ٢٠% من المجتمع سيؤدى الى خفض معدل الفقر. وهو ما يتفق مع نتائج دراسة Neaime & Gaysset في أن الشمول المالي الناجح يدعم النمو الاقتصادي ويخفف حدة الفقر الا أن التوجيه الخاطئ لأدوات الشمول المالي وعدم اهتمامه بإدماج الفقراء والمهمشين قد يؤدى الى دعم النمو الاقتصادي ولكن لن يؤدى الى التخفيف من حدة الفقر

التوصيات

- يجب الاهتمام بالتنسيق بين البنوك لتوزيع الفروع ونشر نقاط التحصيل والبيع الاليكترونية بطريقة أكثر كفاءة تحقق الانتشار لتغطية جميع المناطق النائية والفقيرة والمهمشة
- يجب الاهتمام بأسلوب منح القروض ومراقبة كيفية أستخدمها لتكون في الغرض الذي منحت من آجلة حتى لا تكون مصدر للائتمان عالي التكلفة للفقراء ولا يقع المقترضين في مصيدة الدين وخاصة في حالة التعرض لصدمة مالية سلبية
- وضع حوافز للمشروعات الكبيرة التي تشارك صغار المستثمرين في انشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر لتلبية احتياجاتها التي يتم استيرادها من الخارج وعلى سبيل المثال (قطع الغيار – المواد الخام.....).
- تحديد احتياجات كل منطقة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتكون الأساس في منح التراخيص الازمة لمزاولة النشاط.
- ربط نسبة الحوافز للمصدرين بنسبة المكون المحلى في المنتجات التي يتم تصديرها.

- يجب الاهتمام بمعرفة احتياجات الفقراء وتقديم المعلومات المالية السهلة ومنتجات الادخار الجاذبة والخروج عن نماذج الأعمال التقليدية التي يتبنها القطاع المصرفي الرسمي حتى لا يسمح للكيانات غير الرسمية بملء الفراغ وجمع الودائع من الفقراء.
- يجب الاهتمام بزيادة الثقافة المالية والتدريب على استخدام المنتجات المصرفية الرقمية
- مساعدة الفقراء على اقتناء الهواتف الذكية مما يزيد من منافع التحول من المدفوعات النقدية الي الرقمية ويؤثر على جانب الطلب مما يدعم فاعلية الشمول المالي
- التحوط من أهم المخاطر التي يمكن ان تحدث وهى التعرض لصدمة مالية سلبية (مثل فقدان العمل أو مشكلة صحية أو وفاة عائل الأسرة) أو صدمة اقتصادية (مثل تعرض الاقتصاد ككل لحالة من الركود أو ارتفاع سعر الفائدة) مما يهدد بعدم استرداد القرض. من خلال تفعيل دور شركة ضمان مخاطر الائتمان.
- **الدراسات المستقبلية:** يجب الاهتمام بدراسة العوامل السلوكية المؤثرة في القرارات المالية للمواطنين كأحد أهم العوامل المؤثرة على الشمول المالى.

الملاحق

جدول رقم (١)

متغيرات نموذج النمو		متغيرات نموذج الفقر	
Ln GDP per capita (constant 2010 US$)	Y	Poverty headcount ratio at national poverty lines (% of population)	Y
FI	X1	FI	X1
Ln Gross national expenditure (current LCU)	X2	Ln Population, total	X2
Ln Trade openness	X3	GDP per capita growth (annual %)	X3
Gross domestic savings (% of GDP)	X4	School enrollment, primary (% gross)	X4
Inflation, consumer prices (annual %)	X5	Ln GNI per capita (constant 2010 US$)	X5
School enrollment, secondary (% gross)	X6	Income share held by highest 10%	X6
		Income share held by lowest 20%	X7

جدول رقم (٢) Descriptive statistics

	Minimum	Maximum	Median	Mean	Observ	
	7.575896	7.932136	7.820179	7.766725	18	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
	0.530086	0.826637	0.659354	0.649295	18	الشمول المالي
	26.61657	28.99018	27.65586	27.65240	18	إجمالي الانفاق القومى
	16.83220	17.94366	17.53689	17.39276	18	الانفتاح التجاري
	3.086455	17.11187	13.19591	11.74900	18	أجمالى الادخار المحلى
	2.269757	18.31683	9.737747	8.805225	18	التضخم
	66.62542	85.94095	79.40992	78.81840	18	معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية

جدول رقم (٣) Augmented Dickey-Fuller test (ADF) and Phillips-Perron test

		Level			First Deference		
	Variables	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*	
ADF	Y	-3.533980	(0.0720)	I(0)			
	X1	-4.241460	(0.0210)	I(0)			
	X2	-3.199718	(0.1172)		-2.808952	(0.0791)	I(1)
	X3	1.741610	(0.9749)		-2.051624	(0.0419)	I(1)
	X4	-1.618168	(0.7419)		-5.304574	(0.0034)	I(1)
	X5	-2.405684	(0.1547)		-5.630780	(0.0000)	I(1)
	X6	0.274284	(0.7536)		-3.012194	(0.0052)	I(1)
PP	Y	-0.793505	(0.7952)		-1.054780	(0.2503)	I(1)
	X1	-5.097429	(0.0042)	I(0)			
	X2	-4.161103	(0.0226)	I(0)			
	X3	-1.689601	(0.7109)		-2.051624	(0.0419)	I(1)
	X4	-1.474154	(0.7978)		-5.342497	(0.0032)	I(1)
	X5	-2.794222	(0.2175)		-8.524833	(0.0000)	I(1)
	X6	-1.523034	(0.7799)		-2.931787	(0.0062)	I(1)

جدول رقم (٤) Correlation

	X1	D(X2)	D(X3)	D(X4)	D(X5)	D(X6)
X1	1.000000	0.465621	-0.065668	-0.411125	-0.047651	0.195810
D(X2)	0.465621	1.000000	0.490341	-0.561362	-0.083853	-0.231398
D(X3)	-0.065668	0.490341	1.000000	0.081047	0.153033	-0.036483
D(X4)	-0.411125	-0.561362	0.081047	1.000000	0.553549	0.159385
D(X5)	-0.047651	-0.083853	0.153033	0.553549	1.000000	0.054257
D(X6)	0.195810	-0.231398	-0.036483	0.159385	0.054257	1.000000

جدول رقم (٥) Least Squares

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
C	7.037372	0.069219	101.6678
X1	0.969299	0.121975	7.946681
D(X2)	0.889705	0.260025	3.421617
D(X3)	-0.197262	0.079946	-2.467426
D(X4)	0.011155	0.007477	1.491838
D(X5)	-0.003580	0.002708	-1.322246
D(X6)	0.004179	0.002846	1.468385

R-squared	0.951179	F-statistic	32.47171
Adjusted R-squared	0.921887	Prob(F-statistic)	0.000005
		Durbin-Watson stat	2.151480

جدول رقم (٦) Normality Test

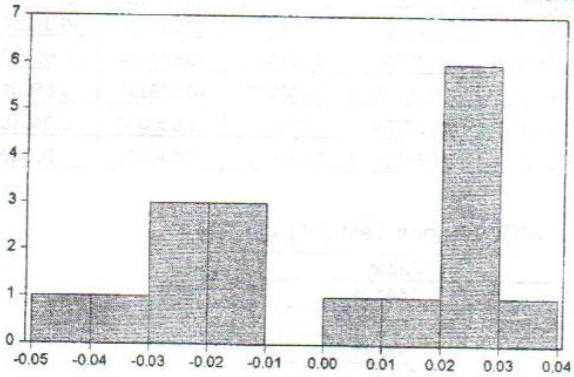

Series: Residuals
Sample 2001 2017
Observations 17

Mean	-7.20e-16
Median	0.004806
Maximum	0.039580
Minimum	-0.044586
Std. Dev.	0.026609
Skewness	-0.116823
Kurtosis	1.584150
Jarque-Bera	1.458615
Probability	0.482243

جدول رقم (٧) Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic	0.411975	Prob. F(2,8)	0.6756

جدول رقم (٨) Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.189300	Prob. F(6,10)	0.1309
Obs*R-squared	9.652079	Prob. Chi-Square(6)	0.1401
Scaled explained SS	0.975478	Prob. Chi-Square(6)	0.9865

جدول رقم (٩) Descriptive statistics

Std. Dev.	Minimum	Maximum	Median	Mean	Observ	
4.278159	16.70000	27.80000	21.60000	22.28333	18	نسبة عدد الفقراء في خطوط الفقر الوطني
0.095564	0.530086	0.826637	0.659354	0.649295	18	التمويل المالي
0.104605	18.06266	18.39591	18.21864	18.22477	18	عدد السكان
1.755427	-0.341315	5.282444	2.187219	2.204829	18	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي
4.321927	91.00642	104.0100	101.3175	99.41377	18	الالتحاق بالمدارس الابتدائية
0.116484	7.584422	7.912759	7.823519	7.758745	18	نصيب الفرد من الدخل القومى الإجمالي
0.764319	26.00000	28.30000	27.40000	27.37778	18	نسبة الدخل التي يحتفظ بها أعلى ١٠ ٪ من المجتمع
0.202598	8.900000	9.500000	9.100000	9.111111	18	نسبة الدخل المحتفظ بها أقل ٢٠٪ من المجتمع

جدول رقم (١٠) Augmented Dickey-Fuller test (ADF) and Phillips-Perron test

		Level			First Deference		
	Variables	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*	
ADF	Y	-2.958961	(0.1705)		-5.482373	(0.0005)	I(1)
	X1	-4.241460	(0.0210)	I(0)			
	X2	9.092303	(1.0000)		-15.39158	(0.0001)	I(1)
	X3	-4.266472	(0.0235)	I(0)			
	X4	-2.010717	(0.2798)		-4.964490	(0.0060)	I(1)
	X5	-2.912558	(0.1843)		-3.713553	(0.0596)	I(1)
	X6	-2.769264	(0.2276)		-5.041265	(0.0069)	I(1)
	X7	-3.282737	(0.1068)		-3.972129	(0.0007)	I(1)
PP	Y	-2.958961	(0.1705)		-5.270338	(0.0036)	I(1)
	X1	-4.241460	(0.0210)	I(0)			
	X2	0.952366	(0.9994)		-15.39158	(0.0001)	I(1)
	X3	-4.266472	(0.0235)	I(0)			
	X4	-1.629986	(0.7369)		-4.964490	(0.0060)	I(1)
	X5	-2.912558	(0.1843)		-3.713553	(0.0596)	I(1)
	X6	-2.769264	(0.2276)		-5.041265	(0.0069)	I(1)
	X7	-1.759976	(0.3858)		-4.397915	(0.0050)	I(1)

جدول رقم (١١) Correlation test

	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
X1	1.000000	0.972143	-0.221166	0.812143	0.939161	-0.462868	0.652848
X2	0.972143	1.000000	-0.227231	0.824222	0.943220	-0.494804	0.654066
X3	-0.221166	-0.227231	1.000000	0.119520	-0.064197	0.233526	-0.372707
X4	0.812143	0.824222	0.119520	1.000000	0.921329	-0.627754	0.661021
X5	0.939161	0.943220	-0.064197	0.921329	1.000000	-0.539291	0.659012
X6	-0.462868	-0.494804	0.233526	-0.627754	-0.539291	1.000000	-0.940406
X7	0.652848	0.654066	-0.372707	0.661021	0.659012	-0.940406	1.000000

جدول رقم (١٢) ARDL Bounds Test

Test Statistic	Value	k
F-statistic	2.744139	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

جدول رقم (١٣) ARDL

Dependent Variable: Y
Method: ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
Y(-1)	-0.586502	0.745357	-0.786873
Y(-2)	-0.380811	0.446719	-0.852461
X1	0.513508	19.73630	2.601848
X1(-1)	24.43091	35.21406	0.693783
X1(-2)	32.66206	25.89647	1.261255
X3	-0.369798	0.550004	-0.672356
X3(-1)	-0.820852	0.520806	-1.576118
X3(-2)	0.225613	0.290105	0.777695
X6	6.068608	2.389314	2.539896
X6(-1)	4.441966	4.558690	0.974395
X6(-2)	0.521621	0.795216	0.655949
X7	-27.03280	13.43679	-2.011849
X7(-1)	-17.68294	17.29417	-1.022480
C	685.1686	408.4798	1.677362

R-squared	0.993033	F-statistic	21.92978
Adjusted R-squared	0.947751	Prob(F-statistic)	0.044424
		Durbin-Watson stat	3.404362

Normality Test جدول رقم (١٤)

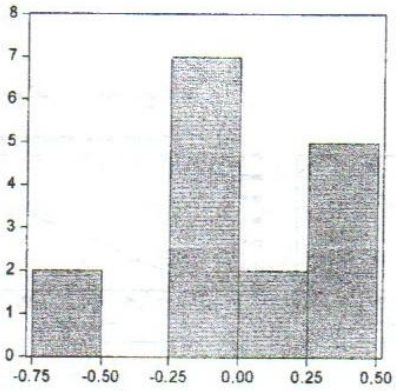

Series: Residuals	
Sample 2002 2017	
Observations 16	
Mean	6.39e-14
Median	-0.016987
Maximum	0.457028
Minimum	-0.653103
Std. Dev.	0.334561
Skewness	-0.553550
Kurtosis	2.626524
Jarque-Bera	0.910103
Probability	0.634415

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test جدول رقم (١٥)

F-statistic	4.644843	Prob. F(1,1)	0.2766

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey جدول رقم (١٦)

F-statistic	0.462034	Prob. F(13,2)	0.8456
Obs*R-squared	12.00322	Prob. Chi-Square(13)	0.5274
Scaled explained SS	0.152528	Prob. Chi-Square(13)	1.0000

شكل ١٠ سلوك متغيرات نموذج النمو

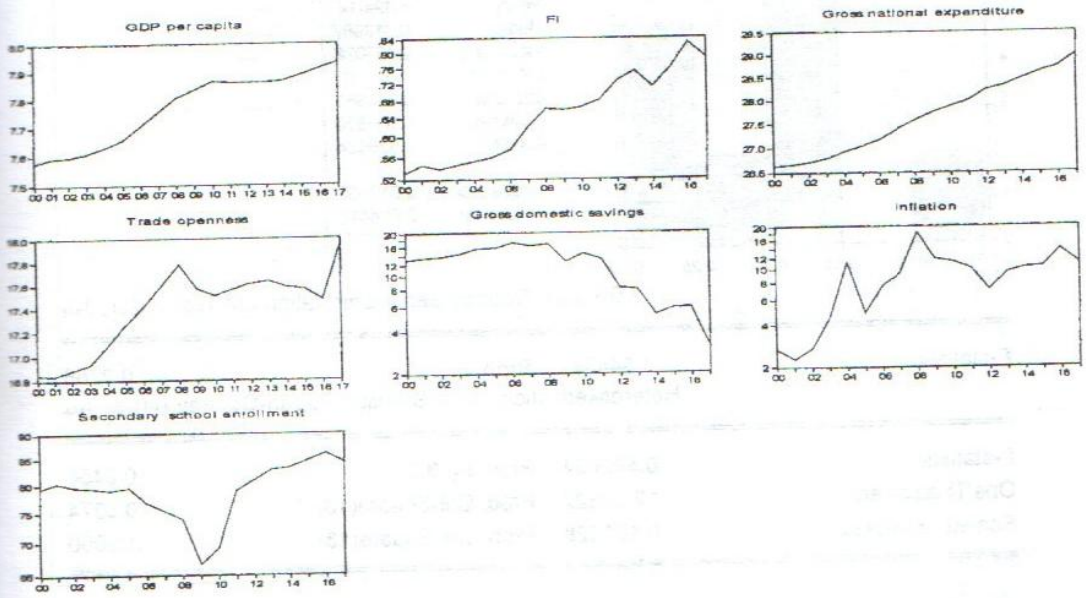

١١

شكل ١١ سلوك متغيرات نموذج الفقر

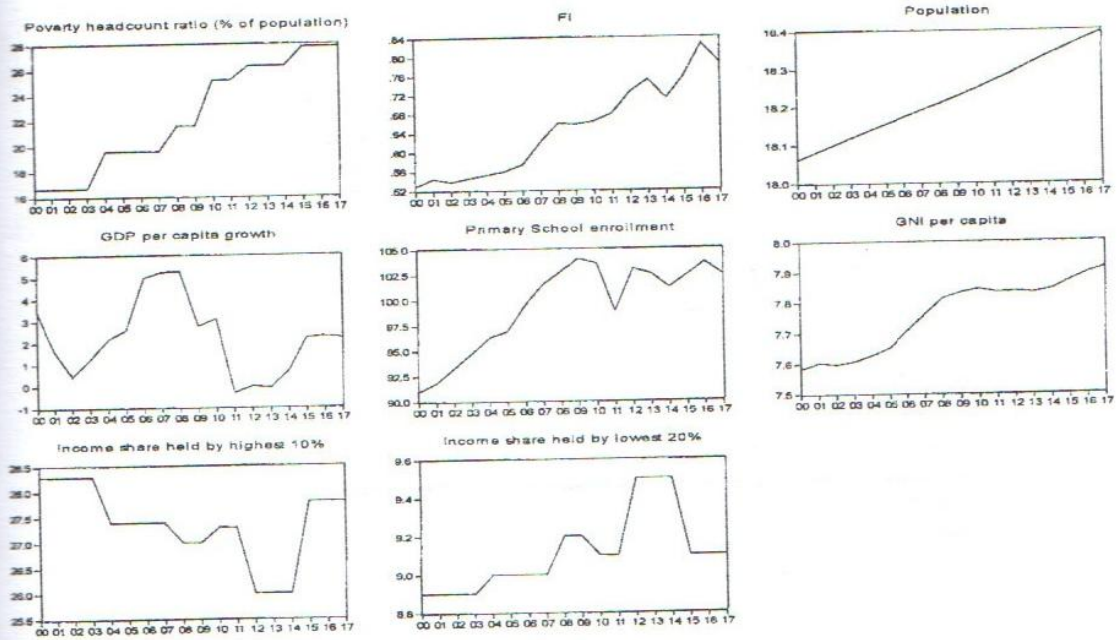

المراجع

1. Adediran, O., Oduntan, E., & Matthew, O. (2017). Financial Development And Inclusive Growth In Nigeria: A Multivariate Approach. *Journal of International Banking and Commerce*, *22*(8), 1-14.
2. Agyemang-Badu, A. A., & Agyei, K. (2018). Financial Inclusion, Poverty and Income Inequality: Evidence from Africa. SPIRITAN INTERNATIONAL JOURNAL OF POVERTY STUDIES, V2, N2.
3. Aina, S., & Oluyombo, D. (2014). The economy of financial inclusion in Nigeria: Theory, practice and policy. CIBN Occasional Papers Series. Vol. 1, No. 1, pp. i-32.
4. Ananth, S., & Öncü, T. S. (2013). Challenges to financial inclusion in India: The case of Andhra Pradesh. Economic and Political Weekly, 77-83.
5. Aubé, M., & Laidlaw, B. (2010). Financial services models in Papua New Guinea: Increasing access to finance in rural areas. Foundation for Development Cooperation. Briefing Note, (9).
6. Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2004). Finance, inequality, and poverty: Cross-country evidence. NBER Working Paper No. 10979 December 2004.
7. Beck, T., Demirguc-Kunt, A., & Martinez Peria, M. S. (2005). Reaching out: Access to and use of banking services across countries., World Bank Policy Research, Working Paper 3754, October 2005.
8. Besley, T., & Burgess, R. (2003). Halving global poverty. Journal of economic perspectives, 17(3), 3-22.
9. Bhandari, A. K. (2009). Access to banking services and poverty reduction: A state-wise assessment in India, IZA Discussion Papers No. 4132.
10. Bourguignon, F., & Verdier, T. (2000). Oligarchy, democracy, inequality and growth. Journal of development Economics, 62(2), 285-313.
11. Brian, K. (2014). Increasing financial inclusion to the unbanked in African. International Banker on-line. Accessed April, 18, 2014.
12. Chattopadhyay, S. K. (2011). "Financial inclusion in India: A case-study of West Bengal", [Online] Available at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/34269/.
13. Chen, R., & Divanbeigi, R. (2019). Can Regulation Promote Financial Inclusion?., Policy Research Working Paper 8711
14. Chibba, M. (2008). Poverty reduction in Developing countries. World Economics, 9(1), 197-200.
15. Claessens, S. (2006). Access to financial services: a review of the issues and public policy objectives. The World Bank Research Observer, 21(2), 207-240.
16. de Luna Martínez, J. (2017). Financial Inclusion in Malaysia–Distilling Lessons for Other Countries. World Bank Working Paper, (115155).
17. Devlin, J. F. (2009). An analysis of influences on total financial exclusion. The Service Industries Journal, 29(8), 1021-1036.
18. Gillis, M., Shoup, C., & Sicat, G. P. (2001). World development report 2000/2001-attacking poverty. The World Bank..

19. Hogarth, J. M., & O'Donnell, K. H. (2000). If you build it, will they come? A simulation of financial product holdings among low-to-moderate income households. Journal of Consumer Policy, 23(4), 409-444.
20. Iqbal, B. A., & Sami, S. (2017). Role of banks in financial inclusion in India. Contaduría y administración, 62(2), 644-656.
21. Jalilian, H., & Kirkpatrick, C. (2002). Financial development and poverty reduction in developing countries. International journal of finance & economics, 7(2), 97-108.
22. Jalilian, H., & Kirkpatrick, C. (2005). Does financial development contribute to poverty reduction?. Journal of Development Studies, 41(4), 636-656.
23. Kempson, E., Atkinson, A., & Pilley, O. (2004). Policy level response to financial exclusion in developed economies: lessons for developing countries. Report of Personal Finance Research Centre, University of Bristol.
24. Kempson, E., Atkinson, A., & Pilley, O. (2004). Policy level response to financial exclusion in developed economies: lessons for developing countries. Report of Personal Finance Research Centre, University of Bristol.
25. Kiran, K. (2018). Challenges to Financial Inclusion in India: The Case of Andhra Pradesh, International Journal of Engineering Technology Science and Research, Volume 5, Issue 1
26. Kundu, D. (2015). Addressing the demand side factors of financial inclusion. Journal of commerce and management thought, 6(3), 397.
27. Lal, T. (2018). Impact of financial inclusion on poverty alleviation through cooperative banks. International Journal of Social Economics, 45(5), 808-828.
28. Latif, E., Ly, K., Chetty, O., & Soman, D. (2015). Improving financial inclusion & wellbeing Research Report Series, Behavioural Economics in Action, Rotman School of Management, University of Toronto.
29. Lenka, S. K., & Sharma, R. (2017). Does financial inclusion spur economic growth in India?. The Journal of Developing Areas, 51(3), 215-228.
30. Mbutor, M. O., & Uba, I. A. (2013). The impact of financial inclusion on monetary policy in Nigeria. Journal of Economics and International Finance, 5(8), 318-326.
31. Nandru, P., Anand, B., & Rentala, S. (2015). Factors influencing financial inclusion through banking services. Journal of Contemporary Research in Management, 10(4).
32. Neaime, S., & Gaysset, I. (2018). Financial inclusion and stability in MENA: Evidence from poverty and inequality. Finance Research Letters, 24, 230-237.
33. Neto, C. S., & de Mattos Bezerra, M. (2018). Financial feasibility studies for the inclusion of sustainable solutions in multifamily housing in Rio de Janeiro (No. lares_2018_paper_69-neto-bezerra). Latin American Real Estate Society (LARES)
34. Odhiambo, N. M. (2009). Finance-growth-poverty nexus in South Africa: A dynamic causality linkage. The Journal of Socio-Economics, 38(2), 320-325.

35. Okoye, L. U., Erin, O., & Modebe, N. J. (2017). Financial inclusion as a strategy for enhanced economic growth and development. The Journal of Internet Banking and Commerce, 1-14.
36. Park, C. Y., & Mercado, R. (2015). Financial inclusion, poverty, and income inequality in developing Asia. Asian Development Bank Economics Working Paper Series, (426).
37. PRESIDENCY, V. (2013). FINANCIAL INCLUSION IN BRAZIL: BUILDING ON SUCCESS: TECHNICAL NOTE, FINANCIAL SECTOR ASSESSMENT PROGRAM UPDATE, WORLD BANK publishing
38. Prokopenko, M. V., & Holden, M. P. (2001). Financial development and poverty alleviation: issues and policy implications for developing and transition countries. IMF (No. 1-160).
39. Rajan, R. G., & Zingales, L. (2003). The great reversals: the politics of financial development in the twentieth century. Journal of financial economics, 69(1), 5-50.
40. Russell, R., Bowman, D., Banks, M., & de Silva, A. (2017). All being well? Financial wellbeing, inclusion and risk–seminar summary.
41. Sarma, Mandira (2008) : Index of Financial Inclusion, Working Paper, No. 215, Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER), New Delhi
42. Sethi, D., & Sethy, S. K. (2019). Financial inclusion matters for economic growth in India: Some evidence from cointegration analysis. International Journal of Social Economics, 46(1), 132-151.
43. Siddik, M., Alam, N., & Kabiraj, S. (2018). Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from Cross-country Analysis. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 12(1), 34-46.
44. Singavarapu, A., & Oncu, T. S. (2013). Challenges to Financial Inclusion in India: The Case of Andhra Pradesh
45. Stiglitz, J. (1998). The Role of the State in Financial Markets. Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1998. p. 19–52. Washington, D.C., World Bank.
46. Swamy, V. (2014). Financial inclusion, gender dimension, and economic impact on poor households. World development, 56, 1-15. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2013.10.019
47. Uddin, A., Chowdhury, M. A. F., & Islam, M. N. (2017). Determinants Of Financial Inclusion In Bangladesh: Dynamic Gmm & Quantile Regression Approach. The Journal of Developing Areas, 51(2), 221-237.
48. Uma H.R,K.N Rupa and G.R. Madhu (2013) Impact of bank-led financial inclusion model on the soci-economic status of Saral Savings Account holders. Indian Journal of research Vol 2(9)

٤٩. احمد عبد العزيز أحمد،٢٠١١، الكفاءة الاجتماعية الاقتصادية للصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر (دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري) رسالة ماجستير غير منشورة قسم الاقتصاد والمالية العامة كليـــة التجارة جامعة طنطا

٥٠. النجار، د. أحمد عبد العزيز، حركة البنوك الإسلامية (حقائق الأصل وأوهام الصورة)، سبرينت، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـــ/ ١٩٩٣م